

الخطة الخمسية ..
هل مازالت تدور في حلقة مفرغة؟
8-9



رئيس مجلس محافظة بغداد: اقترحنا (2)
تريليوني دينار كموازنة استثمارية والأولوية
للمشاريع الخدمية
7-6



رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

الاقتصاد

العدد (1682) السنة السابعة - الثلاثاء (22) كانون الاول 2009

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العراق يدخل جدلية اتفاقات أوبك النفطية

تشريعات جديدة للسيطرة على الأموال الحكومية بإمارة دبي

3



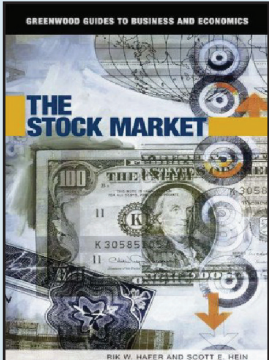
رئيس اتحاد الغرف التجارية
يطالب مجلس النواب الإسراع
بإقرار موازنة عام 2010

12



ارتفاع أسعار المدافئ
والسخانات الكهربائية على
حساب جودة المنتج

14



كتاب .. سوق الأسهم المالية
الجزء الحادي عشر



قمة كوبنهاغن تخصص 30 مليار
دولار لمواجهة مخاطر تغير المناخ

العراق يدخل جدلية اتفاقات أوبك النفطية

■ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

ناور العراق ليعزز موقفه استعدادا للمحادثات المستقبلية بشأن حصص الانتاج مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بعدما أبرم اتفاقات مع شركات أجنبية ستزيد طاقته الانتاجية الى أكثر من أربعة أمثاله. وسيضيف ذلك طاقة لانتاج ٩,٥ مليون برميل يوميا الى انتاج العراق وهو مستوى لم تتجاوزه سوى المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للخام في العالم وأقوى أعضاء أوبك نفوذا.

وقال مراقب لصناعة النفط العراقية طلب عدم نشر اسمه "اتخذ العراق موقفا متشددا الى حد كبير بخصوص نظام الحصص. يعتبر نفسه ندا للسعودية".

وعلى النقيض من أعضاء أوبك الاحد عشر الاخرين لا يخضع العراق لنظام حصص الانتاج الذي تستخدمه المنظمة لتحديد مستويات الامدادات. واستتنت أوبك العراق في تسعينيات القرن الماضي عندما كان خاضعا للعقوبات الاقتصادية.

وعاجلا أو اجلا سترغب أوبك في أن تنسق بغداد سياسة الامدادات مع الاعضاء الاخرين وأن تلتزم بمستوى معين للامدادات.

واذا لم يحدث ذلك فيمكن للعراق أن يغرق السوق بالامدادات ويفسد جهود أوبك لتحقيق التوازن بين العرض والطلب عند سعر تعتبره معقولا بالنسبة للمنتجين والمستهلكين. ويبلغ هذا السعر حاليا نحو ٧٥ دولارا للبرميل.

وتجاهل العراق - وهو أحد الاعضاء المؤسسين في أوبك - أقاويل بشأن خفض الانتاج في الوقت الذي طرح فيه بعضا من حقوله العملاقة

للتطوير في جولتي عطاءات، لكن وزير النفط حسين الشهرستاني قال يوم السبت الماضي: ان العراق يعتزم التعاون مع أوبك لتحقيق أقصى عائدات ممكنة وليس لزيادة الانتاج بشكل سريع.

وأضاف الشهرستاني: أن العراق سيضخ لبعض الوقت بمعدلات أقل من المستويات المطلوبة لانضمامه مجددا الى نظام الحصص، ورفض الإفصاح عن حجم هذا المستوى.

وقال مسؤول نفطي عراقي كبير: "سيتعين على أوبك أن تمنح العراق مجالا للتحرك، وقد حرم العراق من مبيعاته النفطية القانونية لعقود." ويرتبط حجم حصص أوبك بالاحتياطات، ونقل احتياطات العراق على نحو طفيف عن الاحتياطات الإيرانية لذلك ربما تكون الحصص الجديدة المحددة للعراق قريبة من حصصه جاريته.

لكن محللين قالوا: ان شركات الطاقة العالمية أبرمت اتفاقات ستزيد طاقة العراق الانتاجية الى ثلاثة أمثال طاقة إيران التي تبلغ ٤,٢ مليون برميل يوميا، لذا يرجح أن ترفض بغداد أن يتم تقييدها بهذه المقارنة.

ولايزال العراق يواجه تحديات أمنية وسياسية ولوجيستية يمكن أن تعرقل خطته الطموح، ويشكك بعض المسؤولين في أوبك في أن العراق سيحقق هذه الارقام، ويقولون ان العراق سيحتاج الى تحقيق زيادة ضخمة في الانتاج قبل أن تعيد أوبك النظر في اعادته الى نظام الحصص.

وقال مسؤول في أوبك "ينبغي أن نراهم يضحون نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا، لكن عدم الدخول في حادثات بشأن العودة لنظام الحصص الى أن تضح شركات النفط مليارات الدولارات من الاستثمارات وتصبح في قلب عملية التطوير يمكن أن يصعب على

العراق الموافقة على مستويات الانتاج والالتزام بها. وقال مراقب صناعة النفط العراقية: "أظن أن هناك شعورا بأن أوبك تدفن رأسها في الرمال بشأن هذا وتؤجل محادثات صعبة."

وأضاف: "تقنع نفسها بأن العراق لا يستطيع تحقيق أي من تلك الارقام. لكن اذا تمكن العراق من انتاج بضعة مئات الاف فقط من البراميل يوميا في السنوات القليلة المقبلة فستكون هذه بالفعل كمية كبيرة من الخام في حين لا تبدو التوقعات للطلب على النفط مباشرة بالقدر نفسه."

وخلال جولتي العطاءات منح العراق عقودا لتطوير بعض الحقول الضخمة منخفضة التكاليف، وبمقدور شركات النفط العالمية أن تحقق زيادة سريعة وان كانت صغيرة نسبيا في الانتاج في الامد القصير.

وأوضح الشهرستاني: ان عقود النفط مع الشركات العالمية تضم بنودا للتعامل مع احتمال وجود قيود على الانتاج، لكن تفعيل مثل هذه البنود سيضر بالارباح اذا ما تركت بنودا أخرى من دون تغيير.

وقال مسؤول تنفيذي في شركة نفط عالمية: "انها بنود ممتازة، تنص على تعويض الشركات من دون تمييز، لكنها ستكون صعبة، أغلب الربح في العقود يستند الى تحقيق مستوى الانتاج المستهدف والحفاظ عليه."

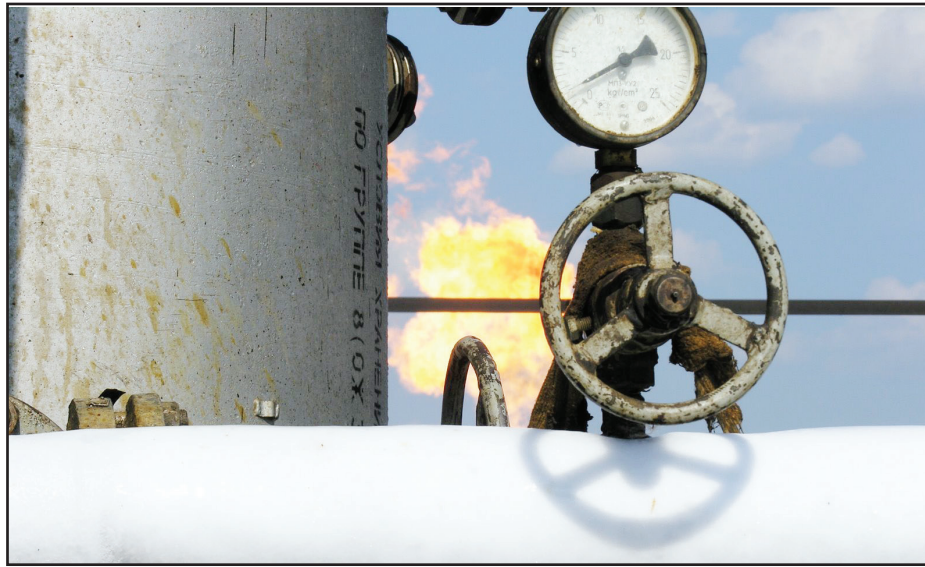
وتجدر الإشارة الى ان النفط الخام العراقي يتمتع بمميزات جعلت الدول المستهلكة كثيرة الطلب عليه في وقت تتجه الاسواق النفطية الى تلقي عروض التصدير العالية من النفط العراقي ما جعل بعض المراقبين يتوقعون من خفض اسعاره لزيادة الطلب واغراق السوق النفطية منه.

80 مليون دولار يوميا خسائر العراق من الغاز المحترق!

■ ابوظبي / زينب الربيعي

يخشى كبار مسؤولي صناعة الغاز العالمية ان تلقي مشكلة الانتخابات العراقية المقبلة بظلالها الكئيبة على مشروعات الغاز التي جمدت منذ بداية العام الحالي، ويرى هؤلاء المسؤولون ان الحكومة العراقية تبدو غير مهتمة بالبداية في اتخاذ القرار للعروض التي تقدمها الشركات الغربية والاماراتية والاسيوية لتطوير صناعة الغاز في العراق، الا ان وزارة النفط العراقية تؤكد عبر المتحدث باسمها عاصم جهاد ان رئيس الوزراء العراقي سوف يمضي قدما في مشروعات الغاز لتوفير موارد مالية جديدة لميزانية الدولة، ويعتقد بإمكانية تصدير العراق ما مقداره ١٥ مليار متر مكعب من الغاز العراقي سنويا عبر تركيا بحلول عام ٢٠١٥.

ويذكر أن احتياطي العراق المؤكد من الغاز الطبيعي يبلغ نحو ١٢ تريليون قدم مكعب ما يجعله تسلسله في المرتبة العاشرة بين دول العالم الغنية بالغاز. ويرى المحلل الاقتصادي العراقي فلاح حسن علوان، إن تصدير الغاز السائل أو الغاز الجاف إلى الدول المجاورة ستكون له انعكاسات إيجابية مؤكدة لمصلحة الاقتصاد العراقي. اما عضو لجنة النفط والغاز في مجلس النواب العراقي عبد الهادي الحساني يؤكد أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير حقول الغاز الطبيعي في العراق من خلال إطلاق جولة تراخيص تكون فيها عقود الخدمة طويلة الأمد. ورغم الوضع السياسي والامني الشائك، الا ان الشركات الدولية تخوض سباقا مع الزمن للاستفادة من احتياطات العراق النفطية الضخمة ولكن لم يكن هناك اهتمام بتنمية الغاز، وعلى الرغم من تواجد شركة شل الهولندية البريطانية العملاقة المكر في العراق الا ان هذا البلد العربي يشهد حاليا ظاهرا لم يسبق لها مثيل حيث توافد عليه خلال الاشهر القليلة الماضية عدد من الدول المجاورة والدول الأوروبية على حد سواء للاستثمار في النفط في حين أنه لم يكن هناك تسابق مماثل في قطاع الغاز وخاصة في جنوب العراق أو المنطقة الغربية. وحتى الآن لم يعلن عن المصير النهائي لعقد المبادئ بين وزارة النفط وشركة شل الذي صادق عليه



طوال عقود عديدة منتجاً للنفط لايزال غير قادر حتى الان على استغلال ثروته الغازية، ويستغرب هؤلاء الخبراء اهمال وزارة النفط لمشروعات الغاز وتقوم في الوقت نفسه باستيراد حاجة العراق من الغاز من الدول المجاورة بينما يشتعل غاز نفطه يوميا تاركا عوادم في الجو تعادل تشغيل ٣ ملايين سيارة، ولا تزال صناعة الغاز في العراق متخلفة مقارنة بأقرانها الخليجية او دول أوروبا الشرقية، ولم تلب الطموح او الحد المقبول لها والاسباب عديدة تحول دون ذلك ابرزها الخلافات السياسية، ولذلك فان العديد من اصحاب القرار في الصناعة الغازية العالمية نصحوا الحكومة العراقية بتجاهل المسببات التي تحول دون بناء صناعة متطورة للغاز في العراق لمواكبة التوجه العالمي نحو الغاز كبديل نظيف ورخيص للطاقة، ونصحوا العراق للاستفادة من تجربة قطر والامارات وروسيا التي بات قطاع الغاز فيها احد القطاعات المهمة للدخل القومي ولصناعة الطاقة، ويعتقد الخبراء أن الاستثمارات الأجنبية في الغاز العراقي سترسم مستقبل الصناعة الغازية في العراق لتجعل منه أحد مصادر الغاز المهمة على الصعيدين المحلي والإقليمي، وموردا لا غنى عنه للسوق الأوروبية، في ظل التأكيدات القائلة بان حقول العراق المنتجة للغاز جعلته يتبوأ مركزا عاشرا أكبر احتياطي للغاز في العالم. وهناك شركات دولية وفي مقدمتها / شل / على استعداد لتقديم تقنيات متطورة لاستغلال الغاز المصاحب المحروق بحقول البصرة لتحويله إلى طاقة إنتاج مع تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وكبريتيد الهيدروجين المؤثرة على الانحباس الحراري بصفة عامة والبيئة بالبصرة بصفة خاصة، ولم تشرع الحكومات العراقية المتعاقبة بوضع آليات لبناء صناعة غاز حقيقية وهناك انتقادات لتخلي الحكومة العراقية الحالية عن استغلال هذا المصدر النظيف للطاقة لأغراض الاستخدام المحلي أو للتصدير الخارجي، وتفيد احصاءات رسمية ان المخزون العالمي للغاز الطبيعي يكفي لمدة تزيد على ٦٥ سنة، أي انه ينضب بحلول عام ٢٠٦٦ وأغلب مخزون الغاز الطبيعي يتواجد في (روسيا الاتحادية، إيران، قطر، السعودية، الولايات المتحدة الامريكية، العراق، الجزائر، فنزويلا ونيجيريا).

العراقي ويتشكل كونسورتيوم يضم شركات نمساوية ومجرية واماراتية ويعلن عن خطة عمل تبلغ قيمتها ثمانية مليارات دولار لضخ كمية كافية من الغاز العراقي تكفي للعراق والدول المجاورة وتلبي بعض الطلب الاوروبي. ويرى المراقبون لتطورات الوضع في العراق، ان الغاز العراقي اصبح ما بين عشية وضحاها يتبوأ أهمية غازية على المستويين الاقليمي والدولي. وفي الاونة الاخيرة لم تتوقف التقارير الدولية عن التأكيد على أهمية غاز العراق وضرورة توقيع عقود تزويد العراق الدول المجاورة بالغاز، بل ومساهمة في تغذية مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي نابوكو (البالغ طوله ٣٣٠٠ كيلومتر والذي ينقل الغاز من بحر قزوين عبر تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر إلى النمسا) لإمداد أوروبا بالغاز العراقي والحد من اعتمادها على روسيا. وفي الوقت الحالي تعلن دول المنطقة (تركيا، سوريا، الأردن ومصر) عن اهتمامها بالتزود بالغاز العراقي ولا تزال تجري مفاوضات مع الحكومة العراقية للتوقيع على عقود غازية. ويرى الخبراء ان الذي أبقي العراق

مجلس الوزراء في شهر أيلول ٢٠٠٩. ومايثير اهتمام الخبراء ان ٧٠ بالمئة من غاز العراق الطبيعي الذي ينبعث مع عملية استخراج النفط يحرق يوميا بلا جدوى بل ويلحق اضرارا بالبيئة الطبيعية ويخالف قواعد اتفاقية كيوتو التي انضم اليها العراق قبل اعوام. وتشير الابحاث الدولية الى ان ما يحرق يوميا من الغاز العراقي يكفي لتزويد الأردن مثلا مرتين بالطاقة الكهربائية، ولتعبئة ٣٠٠ ألف اسطوانة غاز يوميا، وتفيد لجنة النفط والغاز البرلمانية العراقية ان خسارة العراق من عملية حرق الغاز هي ٨٠ مليون دولار يوميا. وكانت شل قد عرضت خطة لوقف هذا الحرق على أساس شراكة مع شركة غاز الجنوب وشركة ميتسوبيشي اليابانية. وهناك في العراق حاليا شركات غاز خليجية وأوروبية ابرزها شركة /بلغاز غاز/ البلغارية والرومانية / ترانس جاز/ والنمساوية /أو.ام.في/ والمجرية / ام.أو.ال / والاماراتية / الهلال / و / دانه غاز / والتركية / بوتاش / والالمانية / أر دبليو أي / ولكنها كلها تعمل في إقليم كردستان. و تبدي هذه الشركات اهتمامها بالغاز

دعمًا للخطة التنموية

رئيس اتحاد الغرف التجارية يطالب مجلس النواب بالإسراع بإقرار موازنة عام 2010

بغداد / علي الكاتب



طالب رئيس اتحاد الغرف التجارية عبد الرزاق الزهيري مجلس النواب العراقي الإسراع في إقرار الموازنة المالية لسنة 2010 لما لها من اثر ايجابي بالغ في تنشيط الوضع الاقتصادي في العراق والمساهمة في رفع مستوى النشاط التجاري بصورة خاصة، وتفعيل الخطة التنموية التي تصب في مصلحة إعادة تأهيل البنى التحتية للبلاد وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل وتنفيذ المشاريع المقررة من الوزارات ومجالس المحافظات بصورة عامة.

مصر العربية وله مكانة كبيرة في منظمة الاتحادات التجارية للدول الإسلامية، ولقد قام الاتحاد بدفع جميع المستحقات المالية التي بذمته وتوقيع عدد من الاتفاقيات لتفعيل التعاون بين العراق وبقية الدول ما يسهم في استعادة موقعه المتميز والمشهود بصفته يمتلك عضوية متميزة في اتحادي الغرف التجارية العربية والعالمية.

وأضاف: ان للاتحاد دوراً كبيراً وإسهاماً فعالاً في دعم منظمات المجتمع المدني، اذ ان جميع الغرف التجارية ووفقاً لنظامها الداخلي لديها إمكانيات مالية وقدرات تتيح لها دعم تلك المنظمات وجميع الاعمال الخيرية وهناك مبادرات في هذا الشأن من أهمها رعاية الطلبة المتفوقين وهو معمول به في غالبية الدول الأوروبية حيث تتكفل اتحادات الغرف التجارية هناك بنفقات دراسة الطلبة المتفوقين من الذين لا يمتلكون الإمكانيات المادية لاستمرارهم في الدراسة الجامعية، وذلك لان النظام الرأسمالي المعمول به في تلك الدول تتكفل فيه الدولة بنفقات الطالب لغاية انتهائه من الدراسة الإعدادية فيما يتحمل هو وعائلته نفقات الدراسة الجامعية، ونحن في العراق وتحديداً في غرفة تجارة الناصرية عندما كنت رئيساً لها قمنا بتقديم عدد كبير من المكافآت المالية والتشجيعية للطلبة المتفوقين في عموم المحافظة تصل الى مليوني دينار مع تكريم إدارات المدارس التي تفوق طلابها، كما قمنا بمنح الصلاحيات للغرف التجارية خلال اجتماع اربيل الأخير في إمكانية دعم ورعاية المهرجانات والأمسيات الثقافية والاجتماعية وغيرها، وهذا ليس غريباً عن التاجر العراقي لانه ابن هذا المجتمع وعليه ان يسعى دائماً الى مد جسور التواصل مع أبنائه.

مع وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني حيث تمت مفاتحة الوزير بضرورة حل هذه الإشكالية وعدم إبقاء الوضع على ما هو عليه لان الاتحاد بحاجة ماسة الى تلك الأموال في مواصلة نشاطاته التجارية والاقتصادية، ولقد أبدى الوزير دعمه لهذه المطالب مؤكداً ان المشكلة في طريقها الى الحل.

ودعا الزهيري الى تفعيل دور الجهاز المركزي للتقريب والسيطرة النوعية الذي يعد من الأجهزة الرصينة والكفوءة ليس في العراق فحسب بل على مستوى المنطقة أيضاً، الآن ان المطلوب هو أحكام المنافذ الحدودية وفرض الرسوم الكمركية على السلع الداخلة الى العراق والقيام بإجراء الفحوصات المختبرية عليها لبيان صلاحيتها قبل دخولها الى الأسواق المحلية، وهذا لن يتحقق الا بوجود قانون نافذ ورقابة شديدة على التجار والمستوردين وإحالة المخالفين الى القضاء.

ولفت الى ان اتحاد الغرف التجارية العراقية له مسيرة طويلة وحافلة في النشاط التجاري اذ يعود تأسيس غرفة تجارة بغداد على سبيل المثال الى سنة 1926، وله نظام داخلي وقوانين ثابتة وهو مؤسس بقانون من قبل الحكومة العراقية وله دور كبير في العملية الاقتصادية والتجارية في العراق في الوقت الحاضر والغرف التجارية المنتشرة في 18 محافظة تقوم بنشاطاتها بأكمل وجه بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية في العراق الى الأمام بالتعاون مع المنظمات الأخرى والهيئات الحكومية كهيئة الاستثمار الوطنية وغيرها.

كما ان العراق عضو مؤسس في اتحاد الغرف التجارية العربية وهو الدولة الثانية بعد جمهورية

ان القوانين والتشريعات الحالية لا تخدمه بشكل كبير، فالتسويق غير جيد والتصدير ليس بالمستوى المطلوب ومن دون الطموح والبضائع الموجودة في الأسواق غالبيتها مستوردة، وفي ذلك أضرار كبير للاقتصاد الوطني والقدرة الإنتاجية المحلية.

وأوضح الزهيري ان كلف الإنتاج مرتفعة مقارنة بدول الجوار الأخرى، حيث ان المشكلة تكمن في توفير الطاقة الكهربائية التي تعد من اخص أنواع الطاقة اللازمة لتشغيل المعامل والخطوط الإنتاجية اذ لا توجد هناك قدرات في توفيرها في الوضع الراهن وامتداد ذلك لسنوات مقبلة، وكذلك ارتفاع أسعار الوقود خاصة مادة الديزل (الكانز) الضرورية في تشغيل المصانع والمعامل الكبيرة حيث يبلغ سعر البرميل الواحد نحو (130) الف دينار، ومن هنا فالمصنع الذي يقوم بتسويق منتجاته في النهاية سيرى ان أسعارها مرتفعة مقارنة بالمستوردة ما أدى الى عزوف الكثير من أصحاب المصانع والمعامل وإغلاق أبوابها والهجرة الى الخارج او اللجوء الى عمل آخر، او قيام أصحاب رؤوس الأموال والصناعيين العراقيين بفتح مصانع في دول الجوار وتصدير السلع المنتجة الى العراق، وهي مشكلة كبيرة نتمنى من الحكومة العراقية الالتفات اليها بجدية والعمل على إيجاد الحلول لها بأسرع وقت ممكن والدخول في مناقشات جدية مع هيئات التنمية الصناعية والزراعية لما من شأنه التأثير بشكل ايجابي في العملية الاقتصادية والتجارية.

وبخصوص الأرصدة المجمدة لاتحاد الغرف التجارية أشار رئيس اتحاد الغرف التجارية الى ان الموضوع كان مطروحا وبشدة في اللقاء الذي جمعه

وقال عبد الرزاق الزهيري: ان الأعوام الماضية شهدت حدوث تأخير كبير في إقرار الموازنة المالية ما انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي، حيث دائماً تأتي المصادقة والإقرار متأخرين وتحديداً في الشهر الرابع من كل عام لتبدأ الجهات التنفيذية بالعمل في تلك المشاريع بعد شهر او شهرين ما يعني ضيق الوقت الكافي لانجاز المشاريع وعدم إكمال تلك المشاريع وتدوير مبالغ الموازنة للسنة الحالية الى السنة المقبلة وهكذا، مما أدى الى وجود فائض مالي لدى بعض المحافظات بسبب عدم صرف التخصيصات المالية للمشاريع وهذا من شأنه إرباك الحالة التنموية والاقتصادية في البلاد.

وأضاف: نتطلع بأمل كبير نحو العام المقبل 2010 ليكون عاماً للتفاؤل والمحبة وتسييد خطى الجميع خاصة مع إقرار قانون الانتخابات مما يولد قنوات لدى أعضاء البرلمان بضرورة إقرار الموازنة المالية في وقتها المناسب من دون تأخير بما يخدم مصالح الجميع، وهي مناشدة ليس من شريحة التجار العراقيين، بل من جميع المواطنين الذين سيعود تنفيذ المشاريع عليهم في وقتها المناسب بالمنفعة الكبيرة، وكذلك الحرص على أبعاد العملية الاقتصادية عن الخلافات والتجاذبات السياسية والحزبية والفئوية.

وأكد الزهيري ان الاقتصاد العراقي لا يزال ريعياً يهيمن عليه النشاط العام الحكومي المرتبط بالدولة التي تملك عدداً كبيراً من الشركات والمصانع الى جانب وجود منشآت صناعية تعود ملكيتها للقطاع الخاص الا ان الواقع يشير دائماً الى ان هذا القطاع الحيوي والمهم لا يزال دوره معطلاً في العراق، اذ

أسباب انعقاد مؤتمر كوبنهاغن الخاص بتغير المناخ

■ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي-وكالات

توصلت معظم حكومات العالم الى قناعة تقول بأن تغير المناخ يشكل تهديدا للبشرية وللبيئة على حد سواء. فقد توصلت دراسات علمية عدة، ولاسيما تلك التي اجرتها اللجنة الحكومية للتغير المناخي في الامم المتحدة الى خلاصات تفيد بأن النشاط الانساني يؤثر على المناخ وسيؤدي الى ارتفاع في درجات الحرارة. وكانت المحادثات الدولية بشأن المناخ والتي جرت في بالي عام ٢٠٠٧ قد اقرت بدء العمل باتفاقية مناخية جديدة، ويشير الى ان قمة كوبنهاغن تأتي لختتم هذين العامين من العمل على التوصل الى اتفاقية. وتأمل الحكومات المشاركة بمغادرة العاصمة الدنماركية وفي يدها على الاقل اتفاق سياسي يمهّد الطريق امام معاهدة دولية جديدة.

حيثيات اتفاق قمة كوبنهاغن

هناك اربعة احتمالات قد تنتج عن قمة كوبنهاغن اولها امكانية التوصل الى اتفاق ملزم، او التوصل الى اتفاق يحدد الاطار العام مع بقاء العديد من التفاصيل للمناقشة خلال الاشهر المقبلة، اما الامكانية الثالثة فهي رفع جلسات القمة وتأجيلها لمنتصف عام ٢٠١٠ المقبل، وهناك كذلك امكانية الفشل التام للقمة. وتقول كل الحكومات الممثلة في كوبنهاغن تقريبا انها ترغب بالتوصل الى اتفاق وتسلم بضرورة رسم اطار الاتفاق الجديد وتحديد محتواه قبل عام ٢٠١٢، تاريخ انتهاء مهلة الاهداف التي حددها بروتوكول كيوتو. ولكن خلال الاسابيع الاخيرة بدأ من الواضح ان امكانية التوصل الى اتفاق يلزم جميع الحكومات المشاركة تهاوت، الا ان هناك املا بالتوصل الى اتفاق اطار سياسي عام مع محاولة تأجيل عقد الاتفاقية الملزمة الى منتصف عام ٢٠١٠.

ما سبب التغير المناخي والفرق بينه وبين الاحتباس الحراري؟

لطالما تغير المناخ بشكل طبيعي على الارض، فعلى سبيل المثال إن التغيرات في مدار الارض تؤدي الى تغير المسافة بين الكرة الارضية والشمس وقد نتج عن ذلك عبر التاريخ بروز عصور جليدية وفترات حارة في اوقات اخرى.

ولكن الخبراء يقولون ان النشاط الانساني مسؤول بنسبة تتخطى ٩٠ بالمئة عن التغير في المناخ الحاصل اليوم والسبب الرئيس لذلك هو حريق النفط والفحم والغاز وهي مواد تؤدي الى انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون بكميات كبيرة ما يشكل نوعا من غطاء يخزن حرارة الشمس ويؤدي الى ارتفاع حرارة سطح الارض.

ويسهم كذلك في انحسار مساحات الغابات وانبعاث غازات دفيئة مثل الميثان بارتفاع الحرارة. وعلى الرغم من ان نتيجة كل ذلك تلخص بما يعرف بالاحتباس الحراري اي ارتفاع بدرجات الحرارة، يشار الى انه من بين النتائج تغير في كميات سقوط الامطار وتوقيتها وارتفاع مستوى البحار والمحيطات والفرق في درجات الحرارة بين الليل والنهار.

هل هنالك حاجة الى اتفاقيات جديدة؟

تندرج مفاوضات كوبنهاغن ضمن اطار المعاهدة الدولية للتغير المناخي التي ابصرت النور في قمة الارض بربو دي جانيرو عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٧، وفي استكمال لاعمال المعاهدة التي حدد اطارها عام ١٩٩٢، ولد بروتوكول كيوتو الذي يهدف الى خفض الانبعاثات في عدد محدد من الدول وذلك حتى عام ٢٠١٢.

للازمات في هذا المجال هو عام ٢٠٢٠، الا ان بعض الدول تتطلع الى عام ٢٠٥٠.

وقالت كل من استراليا والاتحاد الاوروبي ونيوزيلندا انها ستكون جاهزة لتحقيق اهدافها وخفض انبعاثاتها بحلول عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع ان يطلب من بلدان صناعية غنية اخرى العمل سريعا على كبح انبعاثات الغازات الدفيئة.

وفي حال تعهدت هذه الدول بذلك، فسوف تكون النتيجة التخفيف من ازدياد الانبعاثات بدلا من التقليل من نسبتها.

اضافة الى ذلك، يطلب من الدول الصناعية الغنية مساعدة الدول النامية على خفض انبعاثاتها من خلال تأهيلها لاعتماد الطاقة المتجددة، في الوقت الذي تبحث فيه البلدان النامية عن سبل تسهل انتقالها الى استخدام مصادر جديدة للطاقة.

وتبحث الدول النامية في هذا المجال عن تمويل عملية الانتقال وكبح الانبعاثات وتقول ان الدول الصناعية يجب ان تمويل ذلك لانها المسببة بكل ما يجري، ومن المتوقع ان يشمل الاتفاق تدابير جديدة لحماية الغابات.

ما الكلفة؟

بشكل عام تشكل المواد النفطية والفحم مصادر للطاقة ذات كلفة منخفضة نسبيا، ولكن الدرب الرئيس لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة هو بتفادي احراق المواد النفطية والفحم، ولذلك فان اعتماد مصادر اخرى للطاقة يعني حكما ان سعر الطاقة سيرتفع، وفي هذا المجال تكثر التحاليل بشأن كلفة الطاقات البديلة وكلفة المراحل الانتقالية للانتقال الى مصادر طاقة اخرى.

وتتطلع الدول النامية الى الحصول على مليارات الدولارات كي تتأمن لهم سبل الانتقال الى مصادر طاقة اخرى وتشير بعض الدراسات ومنها دراسة للبنك الدولي بأن هناك حاجة لما يتخطى الـ ١٠٠ مليار دولار على الاقل كل عام من اجل تأمين انتقال البلدان النامية الى مصادر بديلة للطاقة.

هل يحل التوصل الى اتفاق في كوبنهاغن ازمة التغير المناخي؟

لقد ارتفعت حرارة الارض ٠,٧ درجات منذ العصر ما قبل الصناعي حتى اليوم وفي بعض المناطق بدأت تظهر آثار ذلك، وقد يؤدي التوصل الى اتفاق في كوبنهاغن الى تأمين التمويل اللازم للتعامل مع نتائج هذه الظاهرة وليس الانتهاء منها.

يشار الى ان بعض الغازات الدفيئة ومنها ثاني اوكسيد الكربون تبقى في الغلاف الجوي لعقود كما ان هناك كميات كبيرة منها مخزنة حتى الآن ما سيؤدي حتما الى ارتفاع اضافي لدرجات الحرارة.

وتشير دراسات عدة الى انه من المؤكد ان معدل ارتفاع الحرارة سيبلغ ١,٥ درجات عن الذي كان عليه في قبل بدء العصر الصناعي.

وقد يساعد التوصل الى اتفاق في كوبنهاغن في محاولة ابقاء الارتفاع تحت عتبة الدرجتين ولكن لا يمكن منذ الآن معرفة كيفية تفاعل الغلاف الجوي والمحيطات مع ما هو مخزن حتى الآن.

وتشير الدراسات الى ان ابقاء ارتفاع الحرارة تحت عتبة الدرجتين يفرض البدء باسرع وقت في كبح الانبعاثات ما يضمن انخاضا مستمرا لها خلال الـ ١٥ - ٢٠ سنة المقبلة.

ولكن حتى الآن فان ما تعهدت به الدول الصناعية لا يكفي لبدء كبح ارتفاع الانبعاثات، ولذلك فان هناك حاجة لاستمرار المحادثات بشكل دائم من اجل وضع القواعد التي ستبصر على اساسها الاتفاقية المقبلة النور.

ومن المتوقع ان تبدأ الحكومات منذ كوبنهاغن وتستمر من بعده بمناقشة ما يلزم للتوصل الى اتفاق في المستقبل.



قمة كوبنهاغن تخصص 30 مليار دولار لمواجهة مخاطر تغير المناخ

اختتمت في العاصمة الدنماركية كوبنهاغن مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة بخصوص المناخ بعد اسبوعين من المحادثات المضنية.

وقد أقرت وفود الدول المشاركة في قمة المناخ بكوبنهاغن بوجود اتفاق المناخ الذي توصلت اليه كل من الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا، دون الموافقة عليه بشكل رسمي.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إن الاتفاق الذي تم التوصل اليه لا يستجيب كلية للأمال والتطلعات لكنه "يظل رغم ذلك بداية أساسية". ويتضمن هذا الاتفاق تخصيص ٣٠ مليار دولار على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة للدول الفقيرة لمواجهة مخاطر تغيرات المناخ، على ان ترتفع الى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

ويقول المحللون ان الخطوة تتيح المجال أمام تطبيق الاتفاقية على ان ينص البيان النهائي للقمة على أسماء الدول الموافقة وتلك المعارضة للاتفاقية، وقال بان كي مون: إن ما تمخض عنه المؤتمر لم يكن سوى بداية أساسية. ويسعى الاتفاق لخفض درجة حرارة الارض بدرجتين مؤبقتين مقارنة بفترة ما قبل التصنيع. وكانت جهود التوصل الى اتفاق شامل في قمة المناخ بكوبنهاغن مستمرة بعد أن جرى تمديد مدة المؤتمر يوما واحدا.

ورفضت عدد من الدول النامية صيغة الاتفاق المتوصل اليه على أساس أنه فشل في اتخاذ الإجراءات المطلوبة بهدف إيقاف الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة التغير المناخي. وتشعر دول نامية عدة بأنها استبعدت من تلك المباحثات وأن الاتفاق المبرم لا يتعامل مع القضايا التي كان مفترضا أن تتعامل معها القمة. وغادر الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، كوبنهاغن بعد أن اعترف بأن الاتفاق مع بعض الدول لا يستجيب للتطلعات، وكان أوباما قد وصف اتفاهة مع الصين والهند ودول أخرى بـ(الاتفاق المعقول). ويتضمن هذا الاتفاق تخصيص ٣٠

مليار دولار على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة للدول الفقيرة لمواجهة مخاطر تغيرات المناخ، على ان ترتفع الى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠. ونكرت مصادر اعلامية مطلعة إن من غير الواضح ما إذا كان الاتفاق المبرم قد تم التوصل اليه بالإجماع وما هي التداعيات القانونية المتعلقة به. ورفضت بعض الدول النامية صيغة الاتفاق على أساس أنه فشل في اتخاذ الإجراءات المطلوبة، وكانت وفود الدول المشاركة في قمة كوبنهاغن قد سعت دون انتهاء المباحثات دون التوصل الى اتفاق نهائي بهذا الشأن، ولم ينص الاتفاق المبرم على إقرار معاهدة ملزمة قانونا. وغادر أوباما كوبنهاغن بعدما أقر أن الاتفاق لم يكن في مستوى التطلعات.

ولكن الحكومات اليوم تطالب ببروتوكول اكبر واعرض واكثر فعالية من كيوتو، وقد اتفقت مجموعة الدول الصناعية الـ ٨ وعده كبير من الدول النامية في جزيران/ يونيو الماضي على انه يجب العمل على منع تسجيل الحرارة ارتفاعا يتخطى درجتين مقارنة بما كانت عليه منذ اكثر من قرن مع بدء العصر الصناعي.

وينظر الى كوبنهاغن على انها فرصة للتوصل الى معاهدة دولية لكبح ازدياد انبعاثات الغازات الدفيئة

ما أهداف الدول الصناعية جراء سعيها لخفض انبعاث الغازات؟

تحاول الدول الصناعية تحديد مجموعة من الاهداف تتعلق بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة لاحتواء ظاهرة التغير المناخي، وعلى الرغم من ان التاريخ المحدد

تشريعات جديدة للسيطرة على الأموال الحكومية بإمارة دبي

دبي / وكالات

أصدر محمد بن راشد، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس مجلس الوزراء، تشريعات مالية واقتصادية عدة الخميس الماضي بصفته حاكماً لإمارة دبي، بهدف ضبط الإنفاق العام والسيطرة على موارد الإمارة الخليجية، التي ما زالت تعاني تبعات أزمة ديون عدد من شركاتها الكبرى.

ومن بين التشريعات التي أصدرها حاكم دبي، ثلاثة قوانين تتعلق بإدارة الأموال العامة، ومؤسسة دبي لتنمية الصادرات، ومركز دبي للتحكيم الدولي.

وتضمنت التشريعات، بحسب وكالة الأنباء الإماراتية "وام": أن القانون ٣٤ لسنة ٢٠٠٩، الخاص بإدارة الأموال العامة لحكومة دبي، قد تضمن العديد من الأحكام التي تعالج إدارة الأموال العامة العائدة لحكومة دبي، ومن بين أهم هذه الأحكام تنظيم إعداد الموازنات السنوية للجهات الحكومية، سواء الجهات المدرجة موازنتها السنوية ضمن الموازنة العامة للحكومة، أو الجهات التي تتمتع بالاستقلال المالي ولديها موازنات مستقلة، أو الجهات التي تتلقى دعماً مالياً من الحكومة من خلال الموازنات الملحقّة. وإلزام الجهات الحكومية بعدد من الضوابط والمعايير والإجراءات، التي تهدف إلى ضبط الإنفاق العام والسيطرة على الإيرادات الحكومية، وتوفير قاعدة بيانات دقيقة بخصوص مواردها ونفقاتها.

ومن بين الجهات التي تم إلزامها بذلك، الجهات الحكومية التي تتمتع بالاستقلال المالي، حيث أوجب عليها القانون توفير جميع البيانات المتعلقة بموازنتها السنوية وحسابها الختامي لدائرة المالية، والاعتماد على مواردها المالية، وعدم الحصول على أية مخصصات من الموازنة العامة، إلا على شكل قروض واجبة الأداء في مواعيد استحقاقها، وضرورة أن يتم اعتماد موازنتها السنوية من اللجنة العليا للسياسة المالية في الإمارة.

وتضمنت الأحكام كذلك إلزام الجهات الحكومية بتوريد إيراداتها إلى حساب الخزنة العامة للحكومة، وحظر احتفاظها بأي جزء من إيراداتها أو الإنفاق منها على أنشطتها أو استثمارها أو استخدامها.

فضلاً عن إلزام الجهات الحكومية التي تتمتع بالاستقلال المالي، وكذلك الشركات الحكومية، بتحويل فائض إيراداتها إلى الخزنة العامة للحكومة باعتبارها إيرادات عامة.

وأجاز القانون وبموافقة اللجنة العليا للسياسة المالية وبالتنسيق مع مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، بإعادة استثمار الأرباح وفوائض الإيرادات قبل تحويلها إلى الخزنة العامة للحكومة، على أن يتم تزويد دائرة المالية بالبيانات المالية الكاملة عن هذه الأرباح والفوائض، ليتم احتسابها ضمن الإيرادات العامة للحكومة.

وألزم القانون الجهات الحكومية المدرجة موازنتها ضمن الموازنة العامة للحكومة بأن تحول إلى دائرة المالية كافة المبالغ المودعة لديها من العملاء كأمينات مستردة أو أية ودائع أخرى قابلة للرد وذلك وفقاً للتعليمات التي تصدر عن الدائرة في هذا الشأن.

أما في ما يتعلق بالقانون ٣٤ لسنة ٢٠٠٩، فذكرت الوكالة الرسمية، أنه يندرج ضمن خطة حكومة دبي الرامية إلى تطوير تشريعاتها، لتستجيب مع المتغيرات والمستجدات المتلاحقة، ولتتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في مجال تنمية الصادرات وتسويق وترويج المنتجات المحلية.

ويهدف إصدار هذا القانون إلى تعزيز موقع إمارة دبي كمركز اقتصادي عالمي للتصدير وإعادة التصدير، وأن يساهم بما تضمنه من أحكام في بناء وتطوير قدرات إمارة دبي التصديرية، وتطوير برامجها ومبادراتها الرامية إلى زيادة حجم صادراتها، والمساهمة في فتح الأسواق الخارجية الجديدة وتعزيز الأسواق القائمة، لتسهيل وصول منتجات وخدمات الشركات والمؤسسات المرخصة في إمارة دبي إلى تلك الأسواق.



ولغايات تحقيق هذه الأهداف أناط القانون بمؤسسة تنمية الصادرات العديد من المهام ومن أهمها تنفيذ برامج ومبادرات تنمية وترويج الصادرات ومراجعة وتحليل واقع الصادرات في الإمارة، وتحديد العوائق التي تعترض نموه، والعمل على معالجتها وكذلك توفير المعلومات التجارية والاستشارات الفنية لمؤسسات قطاع التصدير فضلاً عن تخطيط وتنفيذ المبادرات الرامية إلى زيادة الوعي بقطاع التصدير، وبالتطورات والمستجدات المرتبطة بقضايا التجارة الدولية.

وتضمنت الأحكام كذلك مساعدة المؤسسات والشركات على تطوير قدراتها في تسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية.

كما نص القانون على إنشاء برنامج لترويج الصادرات،

يهدف إلى المساهمة في زيادة صادرات الإمارة، والترويج لمنتجات وخدمات المنشآت المرخصة فيها.

وفي ما يتعلق بالقانون ٥٨ لسنة ٢٠٠٩، باعتدال النظام الأساسي لمركز دبي للتحكيم الدولي، فقد جاء ليحل محل النظام الأساسي المعمول به حالياً، والمعتمد بموجب المرسوم رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤.

ويأتي إصدار هذا المرسوم ضمن ذات الإطار الهادف إلى مراجعة التشريعات السارية في الإمارة، لتتواءم وتتواءم مع المستجدات العالمية المتغيرة، وتتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة في الدول المتقدمة في مجال حل النزاعات بواسطة الطرق البديلة.

وقالت "وام"، إن المتغيرات العديدة التي شهدتها الإمارة والعالم أجمع في الفترة الأخيرة، تتطلب وجود حاجة ماسة إلى إعادة النظر في النظام الأساسي للمركز، ليكون أكثر استجابة لهذه المتغيرات، وأكثر فاعلية في أداء الدور المرجو منه في حل النزاعات المعروضة عليه، بما يضمن سرعة البت فيها، وفقاً لإجراءات محددة وبسيطة بعيدة عن الإطالة والتعقيد، وليسهم في تطوير البيئة الاستثمارية في الإمارة، وذلك من خلال حل المنازعات التجارية التي تثور بين المستثمرين.

وتضمن المرسوم إدخال العديد من التعديلات المتعلقة بكيفية اعتماد القواعد الإجرائية والموضوعية، المتعلقة بالتحكيم والطرق البديلة لتسوية المنازعات من قبل المركز، وتنظيم بنائه الهيكلي، ومعالجة أوضاعه الفنية والتنظيمية والمالية، ليكون أكثر كفاءة وإنتاجية وفاعلية.

وكان محمد بن راشد قد أصدر قبل أيام مرسوماً بتشكيل لجنة قضائية للبت بالمنازعات المالية لمؤسسة دبي العالمية، "من منطلق حرص حكومة دبي على حفظ دائني دبي العالمية والشركات التابعة لها، وانطلاقاً من التزامها الرامي إلى تعزيز دور الإمارة في الاقتصاد العالمي، وضمان حصول المؤسسات التمويلية على كامل حقوقها المالية.

التوترات السياسية في الكويت أقلت بظلالها على اقتصادها

الكويت / وكالات

انتقدت مها الغنيم رئيسة شركة "دار الاستثمار العالمي - جلوبل" الكويتية، الطريقة التي تعاملت معها حكومات المنطقة، وخاصة في الكويت، مع الأزمة المالية العالمية التي قالت إن تأثيرها لم يكن ليصبح بهذه الشدة لو أن المسؤولين قاموا بخطوات "سريعة وقوية" لمواجهة.

وقالت الغنيم في حديث لبرنامج "أسواق الشرق الأوسط CNN": "إن شركتها التي قامت مؤخراً بإعادة جدولة ديون تقارب مليار دولار استعداد هندسة قطاعات نشاطها المستقبلية، مضيفة أن التعقيدات السياسية في الكويت بين الحكومة ومجلس الأمة قيدت قدرة السلطة المحلية في مواجهة ما تعرض له الاقتصاد.

ولدى سؤالها عن التطورات المقبلة في شركتها التي أعلنت في كانون الأول الماضي عجزها عن دفع قرض بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، ثم عادت الشركة لجدولة ديونها مؤخراً قالت الغنيم: "جلوبل تختلف عن الشركات المنافسة لأنها تتبع أسلوب تنويع الاستثمارات."

وأضافت: "في السابق كانت شركتنا تستثمر في خمسة قطاعات أساسية، واليوم هي ترغب بإعادة هندسة عملها بالتركيز على ثلاثة فقط، هي الوساطة المالية وإدارة الأصول والاستثمار المصرفي، التي تشكل صلب عملنا ونشاطنا المربح،" على حساب القطاعين الباقيين وهما صندوق الاستثمار والعقارات.

ونفت الغنيم أن تكون خطوات الشركة بالاقتراض الواسع من أكثر من ٥٠ مصرفاً حول العالم بمبالغ



كبرى كانت في غير محلها قائلة: إن المشكلة كانت في الاستحقاقات للديون القصيرة الأجل، التي حان موعد سدادها في ذروة الأزمة المالية العالمية.

وتابعت: "المشكلة التي واجهتها شركتنا كانت

القروض القصيرة الأجل، والكثير من تلك القروض كانت تستحق في فبراير/شباط ٢٠٠٩، ومن سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ حتى ديسمبر/كانون الأول من ذلك العام رأينا أسواق المال حول العالم تنهار بقوة، وأغلقت

أبواب الائتمان ودخل العالم في مرحلة من الفوضى المالية التي وجدنا أنفسنا عاجزين عن التحرك فيها." وأعدت الغنيم أسباب الخسائر الكبيرة التي منيت بها الشركة عام ٢٠٠٨ إلى التراجع الكبير الذي أصاب قيمة أصولها الاستثمارية، معتبرة أن ذلك كان طبيعياً باعتبار أن "جلوبل" كانت تستثمر في العقارات والخدمات والتمويل الاستهلاكية، وهي كلها قطاعات تضررت بشدة.

ولدى سؤالها عما إذا كانت تتوقع حصول أزمة مالية من هذا النوع أجابت الغنيم: "بصراحة كلا، وكنا نعتقد أن أسواق الخليج محصنة أكثر من سواها في العالم بسبب اعتماد الاقتصاد على النفط وضرورة حصول إنفاق حكومي كبير بسبب الحاجات الهائلة بالمنطقة لمشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة وسواها، إلى جانب أن المصارف الخليجية لم تكن معرضة لأزمة سندات الرهن العقاري المتعثرة مثل الأسواق المتطورة."

وتابعت بالقول: "لم يكن يجب أن تتعرض المنطقة لما تعرضت له، وقد تضخم الأمر كثيراً، ما يدفع إلى القول أنه لو أن حكومات المنطقة قامت بخطوات أقوى وأسرع لما حدث الضرر وتراجع الثقة في الأسواق بالشكل الحالي"

ولفتت الغنيم إلى أنه كان يتوجب على الحكومة الكويتية ضخ الكثير من المال في الاقتصاد المحلي لدرء خطر تعرضه لأزمة، لكنها ترددت بسبب الوضع السياسي الذي يقيد قدرتها على التصرف بفعالية بسبب المشاكل بين الحكومة والبرلمان وعدم وضع التنمية السياسية والتقدم على رأس سلم الأولويات.

رئيس مجلس محافظة بغداد :

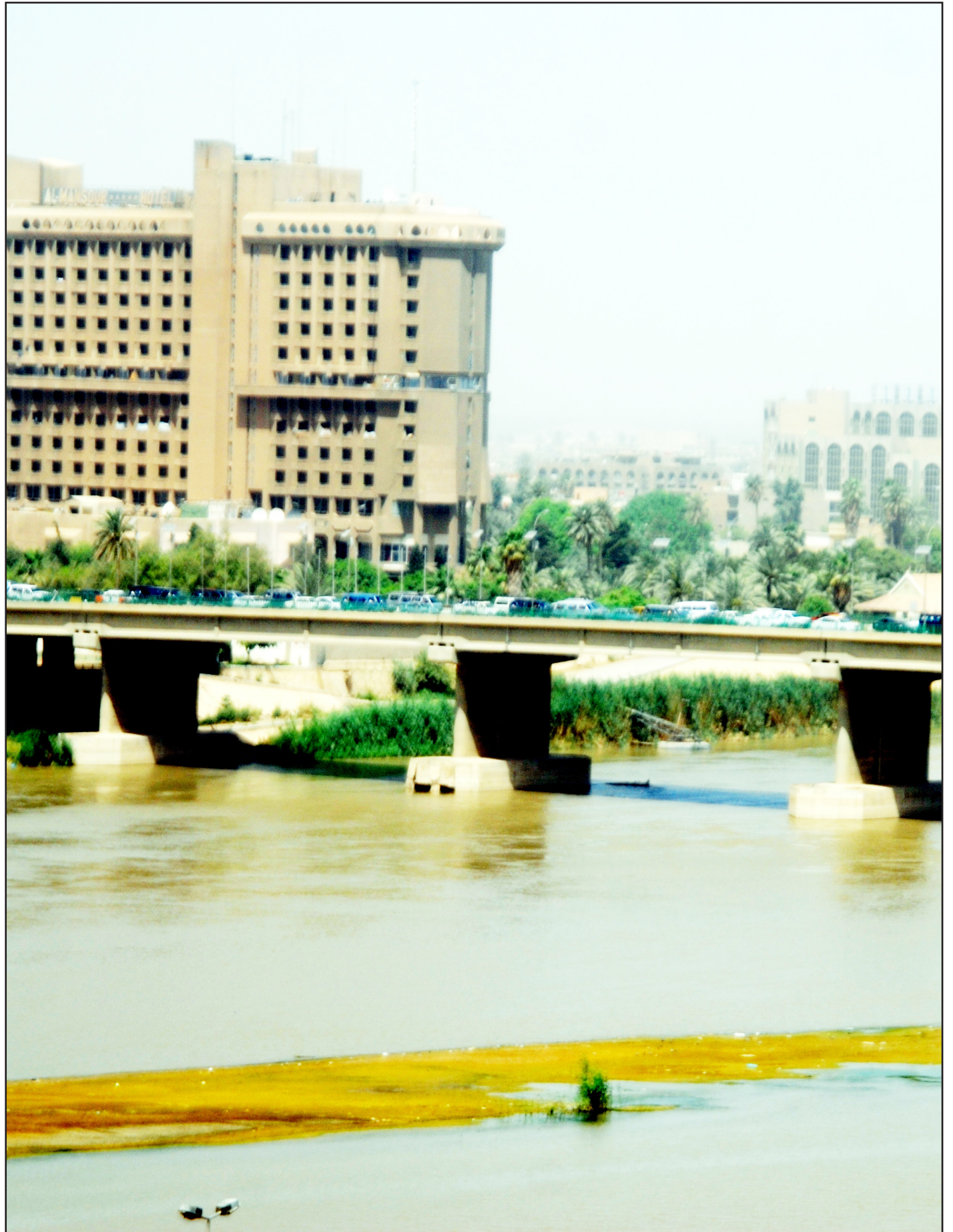
اقترحنا (2) تريليوني دينار كموازنة استثمارية والأولوية للمشاريع الخدمية

الغاية من تعطيل الميزانية التكميلية تحوكه مزايدات برلمانية وأطراف سياسية بعضها من داخل الحكومة نفسها

■ حاورته: آمنة عبد النبي

العاصمة بغداد تعيش واقعا خدميا لا يمكن ان نقول عنه يوازي الزخم السكاني الزاخرة به ، وعلى الرغم من التخصيصات الاستثمارية المحددة للعامين الماضي والحالي ، الا ان الخدمات ما زالت دون المستوى المطلوب فضلا عن توقف المشاريع الاستراتيجية التي سبق وان اعلنت عنها الحكومات المحلية المتعاقبة على المدينة . (المدى الاقتصادي) حاورت رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزبيدي الذي تحدث عن سعي المجلس لرفع التخصيصات الاستثمارية انسجاما مع حجم المشاريع الخدمية والعمرائية المقترحة ومايكتنف ذلك من عقبات سياسية غالبا ما تؤثر على هذا المسعى .

■ هل ان التخصيصات المالية للعام الحالي ٢٠٠٩ مناسبة لحجم المشاريع التي تحتاجها المحافظة ؟
- بالنسبة للتخصيصات المالية للعام الحالي اكثر من ٢٠٠٠ مليار دينار فقد كنا قد اقترحنا في السابق ان تكون حصة بغداد تريليوني دينار بعدما كانت التخصيصات المالية للعام الماضي الفين وثمانية تريليونات وستين مليار لذا كانت توقعاتنا لعام ٢٠٠٩ ان تكون (٢) تريليونين وهذا ما قدمناه وعرضناه في الخطة المقدمة الى وزارة المالية عام ٢٠٠٨ استعدادا لعام ٢٠٠٩ لكن وكما تعلمون فان الازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وانخفاض اسعار النفط هو ما حال دون اقامة اقرار هذا التخصيص الكبير ما ادى الي جعل ميزانية محافظة بغداد مبلغ ٦٢٥ مليارا بدلا من ان يكون (٢) تريليونين وبطبيعة الحال فان هذا المبلغ اذا ما قورن بحجم وضخامة واتساع المشاريع التي تبنتها الحكومة السابقة اصبحت عبئا اقتصاديا يثقل كاهلنا ويفترض ان يكون من الجانب القانوني والاخلاقي ان تتبنى هذه المشاريع والتعاقد مع الحكومة السابقة فكما هو معروف بأن تلك شركات استثمارية كبيرة واصبح لزاما قانونيا واخلاقيا ان نوفر ونرصد المستحقات المالية المتفق عليها سلفا لتلك الشركات لذا فقد خصصت هذه الاموال الكبيرة بواقع ٢٢٥ مليارا الى امانة بغداد وبالمقابل مبلغ ٤٠٠ مليار الى محافظة بغداد للمشاريع والاستثمارات المقامة في المرحلة الماضية وبالتالي فان ذلك العبء الاقتصادي قد اغلق الطريق امامنا بطبيعة الحال لتبني مشاريع عمرانية جديدة لذا اصبح البحث عن اقامة مشاريع جديدة ولها طابع العمران اليوم، فالبناء في بغداد تتجه بوصلته العمرانية نحو الاستثمارات باعتبارها بديلا اقتصاديا لتعويض النقص الذي واجهناه في الاموال والنقص في الاحاطة الكاملة بالمشاريع الحقيقية لذلك استطع القول بأن سياستنا الاقتصادية كرتاسة مجلس محافظة هي عملية تنشيط الاستثمار المحلي في مدينة بغداد الى جانب قيامنا بصنع المناخات الاقتصادية الملائمة لأقامة المشاريع الكثيرة التي كنا ننشد اقامتها وتحقيقها في السابق مثل مشروع مدينة



الوحيد والمتضرر للأسف هو المواطن البغدادي فلو حضرت تلك الاعمال لكانت تلك المشاريع الآن مستشفى في البياع ومستشفى الشعب ومستشفى في النهروان الى جانب عشرة مستوصفات متوزعة على المناطق اضافة الى عشر مدارس متوزعة على مديريات التربية في بغداد وحتما تلك المشاريع لوتمت لكان انجازاً كبيراً للحكومة المحلية لو لم تعترضه تلك الاجنحة السياسية التي ذكرتها سلفاً التي عطلتها تماماً ولم يصف ذلك المبلغ ولم يؤخذ على عين الاعتبار حتى في الميزانية القادمة لعام ٢٠١٠ وانما الغي تماماً.

■ ما تعليقكم على الفساد الاداري والمالي المستشري في دوائر الدولة ومنها دوائر مدينة بغداد؟

– حتماً لا يمكن استثناء الفساد من دوائر الدولة اغلبها وما حصل في امانة بغداد والتي كانت لدينا معها في السابق علاقة وثيقة فهي نراعا في توفير الخدمات وانجاز المشاريع التي تصب في خدمة المواطن البغدادي فالفترة الاخيرة حيث العصف المالي الكبير في ما يخص عملية الاختلاس في احدى ميزانيات امانة بغداد التشغيلية حيث اختفاء مبلغ سبعة عشر ملياراً وما استطعنا ان نعثر عليه هوسبعة وثلاثين مليوناً فقط والسبب يعود الى غياب المتابعة الحقيقية من ملاك امانة بغداد وهو ما أدى الى ذلك الضياع حتى اذا كان المقصر موظفاً او غير مسؤول فهو بسبب غياب المسؤولية الرئيسية من المسؤول المتابع فالذي يريد لادارته ان تنجح يفترض ان تكون هناك متابعة ادارية ورقابة مالية وهناك مراجعة لكن هذه ضعيفة في امانة بغداد لذلك هي تعرضت لتلك الحالة، فلو كانت هناك تلك الاجراءات مسبقاً لما حصل الذي حصل والذين تم الوصول اليهم كمتلبسين في القضية ليس سوى موظفين بأخطاء بسيطة لأن الشبكة كبيرة ولم يتم القبض عليهم لأن واكثر العقوبات التي تم اصدارها كأحكام بحق مدير عام كانت الحبس لمدة ستة اشهر نتيجة الضعف الاداري فالحقيقة يجب ان تكون هناك رقابة دقيقة وميزان مراجعة دوري يقدم الى الملك المتقدم لكي تتم مراجعته بدقة لحركة الاموال في الدائرة هذه للأسف كانت مغيبة تماماً ولعلها اعطت المسوغ غير المباشر للموظف ان يسرق وللمدير ان يتلاعب ويخون ويخرج اموالاً من داخل بغداد الى خارجها علماً ان تلك الاموال كان مقرراً لها ان تكون مشاريع خدمية.

■ هل هنالك تنسيق بين مجلس المحافظة والوزارات القطاعية في ما يخص مشاريع الخدمات والاعمار وما طبيعته؟

– التنسيق رائع جداً ما بيننا وما بين وزارة التربية وكذلك المحافظة طبعاً اضافة الى جسور التواصل والدعم لوزارات الصحة والزراعة والموارد المائية كذلك وزارة الكهرباء فنحن لدينا لجان تشرف على عمل تلك الوزارات وتقدم لها الدعم الكامل في عملها.

■ هل هنالك اتجاه لمجلس محافظة بغداد بشأن دعم مشاريع الاسكان تحديداً؟

– نحن تبيننا الاستثمار في ذلك الجانب ونشدهنا مشاريع متعددة كمشروع مدينة المستقبل ومشروع معسكر الرشيد الاسكاني الى جانب مشروع مراسلات ابو غريب وهناك الكثير، وفي ما يخص الذي تحقق منها بصورة عامة فاستطيع القول بأنها ما زالت تراوح مكانها طالما هنالك الروتين القاتل والاجنحة السياسية باستثناء مشروع عين قام بتحقيقها محافظ بغداد وهما مشروع الرفاه الاسكاني ومجمع المصطفى علماً ان تلك المشاريع قياساً الى ما عطلت هما صغيران ولا يعالجان الا شيئاً بسيطاً ولا يمكن مقارنته بمشروع مدينة المستقبل الذي يوفر خمساً وثلاثين الف وحدة سكنية اضافة الى تطوير معسكر الرشيد والمؤمل ان يوفر الف وحدة سكنية، لذلك نحن نتأمل ان يكون التعاطي مع الملف الاسكاني تعاطياً ايجابياً.



الذي جعلنا نلجأ الى التنفيذ والى الجولات الميدانية علماً انه ليس من واجباتنا ودورنا الذي هو بالحقيقة دور رقابي وتشريعي لكننا للأسف حينما لاحظنا ان الملك التنفيذي هو ليس بالمستوى المطلوب وشعرنا كذلك بأنه مقصر في متابعة مشاريعه لانها لاتنمو بالشكل الذي ينسجم مع ما يفترض من تطلعاتنا لذلك لجأنا الى المتابعة الميدانية وبدأنا نتابع وننفذ وكأنا تنفيذيون.

■ ما طبيعة المشاريع المقترحة ضمن موازنة العام المقبل ٢٠١٠، وعلى اي القطاعات والمحاور تم التركيز في تلك المشاريع؟

– لم نستلم التخصيصات المقترحة لهذا العام بصراحة لكن هنالك اخباراً تسربت الينا بأن قيمتها لاتقل عن ميزانية عام ٢٠٠٩ اي ٦٢٥ مليار دينار والحقيقة نحن سجلنا اعتراضنا على قيمة هذا التخصيص فنحن نحتاج الى قيمة موازنة مالية تضاعف قيمة هذا المبلغ فبهذا التخصيص لانستطيع ان نحقق وننجز مشاريع اقتصادية حقيقية في العاصمة بغداد توازي ما موجود من موازونات اسست لحكومات محلية وانا خلال اجتماعي مع اعضاء مجلس المحافظة فهم غير راضين ومحبطين حيال تلك التخصيصات المفترضة للعام المقبل وهنالك اعتراض من محافظات اخرى تصب بالاتجاه ذاته من ميسان والبصرة والنجف وكربلاء فالجميع اعترض على هذا التخصيص علماً ان ذلك التخصيص لم يؤخذ بنظر الحسبان ما تتمتع به الحكومات المحلية المماثلة وانما أخذ بقرارات وزارة المالية وانا اعتقد بأن تلك القرارات مجحفة بحق الحكومات المحلية وفي ما يخص المشاريع التي نحتاجها ويتم التركيز عليها تحديداً فنحن ننتظر من الميزانية التكميلية لعام ٢٠٠٩ وكما وعدونا اربعمئة وستة عشر ملياراً وتسعمئة مليون دينار عراقي كانت تلك كميزانية تكميلية وكنا نخططنا كمشاريع بناء ستين مدرسة بواقع عشر مدارس لكل تربية ولدينا ست مديريات تربية في بغداد وكذلك بناء ثلاثة مستشفيات وعشرة مستوصفات صحية كنا نأملها في الميزانية التكميلية لعام ٢٠٠٩ وتستمر لعام ٢٠١٠ لكنها للأسف الغيت وعطلت لأجنحة سياسية ومزايدات تحت قبة البرلمان واقولها بكل صراحة فالغاية في تعطيل المشاريع الخدمية والاقتصادية جذورها سياسية وبعضها من داخل الحكومة نفسها فالجهات التي عطلت ميزانية سبعة مليارات التي عطلت الميزانية التكميلية للحكومات المحلية واعتقد ان ذلك يعود لأجنحة سياسية كما اسلفت والخاسر

مشاريع اقتصادية جديدة وملحوظة وانما الامر اقتصر على تبني واتمام المشاريع المستمرة للمرحلة السابقة اي المشاريع التي هي قيد التطوير فمثلاً هنالك مشاريع كان العمل بها منذ سنة ٢٠٠٨ واكملت منها مرحلة او مرحلتين من تنفيذها وتحتاج الى تمويل مادي في العام الحالي ٢٠٠٩ هذه المشاريع تم اكمالها بعد ان وفرنا هذا التمويل لها ولكن اود الاشارة هنا بأن السؤال ما نسبة الانجاز المفترض في تلك المشاريع؟ فاستطيع القول بأن النسبة متباينة نعم صرفت الاموال اللازمة لهذا الغرض لمشاريع اقتصادية عمرها ثلاث سنوات او خمس سنوات ولاستطيع هنا ان نقول بأن تلك المشاريع انجزت بأكملها ولكن يمكن ان نقول ان اغلب المشاريع مثلاً استطاعت ان تحرز تقدماً للعمل في جدولها الزمني حيث اغلبها وصل الى مرحلة عمرانية جديدة ولكن بالنسبة لنا كحكومة محلية هو اقل من طموحنا وفي ما يخص التخصيصات المالية التي احيلت الى امانة بغداد قيمتها تبلغ ٢٢٥ مليار دينار عراقي لدعم المشاريع المستمرة والتي منها مشروع ماء الرصافة ومشروع خط الخنساء وخط القدس وكبس النفايات هذه كلها تحتاج الى تمويل من المحافظة كي يستمر العمل لكن نسبة الانجاز وسرعته بصراحة دون الطموح المرسوم من قبل مجلس محافظة بغداد لكننا نبقى نطمح ان يرتقي العمل بالمشاريع الخدمية التي لها صلة مباشرة وشماس براحة المواطن العراقي الى درجة من الانجاز تكون نسبها منسجمة مع طموحات الحكومة المحلية انطلاقاً من الوعود الكثيرة التي وعدنا بها اهلنا في بغداد سواء في الحملات الانتخابية او في المناسبات الكثيرة التي اعلنا فيها انجاز مشاريع مهمة وحقيقية كان مزعماً اجراؤها واكمالها في بغداد.

■ ما تصوراتكم عن طبيعة المشاريع الاستراتيجية لمدينة بغداد باستثناء مشروع مترو بغداد ومشاريع الاسكان؟

– للأسف لازالت الفوضى عارمة في الخطط المرسومة للمشاريع الاقتصادية والاستثمارات العملاقة فلا يمكن ان يحصل الانجاز الحقيقي والمدرس والمفضي الى الغاية العمرانية والخدمية المنشودة الذي ينسجم مع تعاطينا كمحافظة بخصوص تعاطينا مع ملف العمران وهذه حقيقة فنحن نريد خططاً عمرانية وخدمية منظمة ومستقبلية يمكن ان يتجلى فيها مستقبل يليق بمحافظة بغداد العريقة فهناك مشاريع اقتصادية اعلن عنها لكن حين تجد متابعتها لاتجد متابعة حقيقية بسبب ضعف الجانب التنفيذي

المستقبل في مدينة الصدر عشرة في عشرة وايضاً المشروع الاسكاني الكبير في منطقة معسكر الرشيد الى جانب تطوير واعادة ترميم مناطق عديدة في بغداد كالقيام بتطوير منطقة باب الشيخ وتطوير منطقة باب المعظم وكذلك المنطقة التراثية شارع السعدون كذلك تطوير وترميم واعادة العمران وتطويره في شارع ابو نؤاس اضافة الى استراتيجية بناء مولات عملاقة ومتنوعة هذه كلها مشاريع اقتصادية مهمة نسعى من خلالها الى توفير افضل الخدمات للمواطن وكان من المفترض اتمامها وجميعها منشودة لكن نحن نقول وبصراحة بأن التحديات الراهية الكبيرة والمستمرة التي تواجهها المحافظة والتفجيرات الاخيرة المروعة فضلاً عن البيروقراطية التي تتمتع بها بعض الدوائر التنفيذية العاملة في مجلس محافظة بغداد وسياساتها الى جانب الاجنحة السياسية التي تعتبرها هي من وقف حائلاً بين قيام تلك المشاريع او كل ما من شأنه تعطيل العمل بها لكننا وبرغم كل ذلك مصرون وماضون في سياستنا القاضية بتحقيق وتنفيذ تلك المشاريع لدرجة اصبح معها شغلنا الشاغل هو تنفيذ كل تلك المشاريع التي ينتظرها المواطن العراقي لنزح عن كاهله عبء الحياة ومصاعبها فكل تركيزنا نحو اتمامها، فنحن عازمون ومصرون على تحقيق مشروع الحلم او مانسميه بمدينة المستقبل التي ستسهم بشكل كبير على تخفيف ازمة السكن والكثافة السكانية للمناطق المكتظة بالسكان الى جانب المشروع الاسكاني الكبير مشروع معسكر الرشيد الاسكاني والكفيل بتوفير اثنين وستين الف وحدة سكنية كفيلاً بأسكان عدد كبير ممن لا يحتمون على اي مأوى يسكنهم وايضاً كي نحقق من مشاريعنا مشروع ابو غريب القاضي بتوفير ٢٠ الف وحدة سكنية ولاننسى قضية بناء المولات الكبيرة والتي ستسهم في تنظيم واقع الاسواق وتنسيق هذه بالنهاية جميعها مشاريع منشودة لكننا بالوقت نفسه لا نريد ان نجتز المشاريع من دون ان يكون هنالك واقع حقيقي نستند اليه في السير بها قدماً لأنه مازالت مسألة تناغم الملك التنفيذي ضعيفاً مع حكومتنا المحلية لذا نحن نتمنى في المرحلة المقبلة ان نرتقي وننجح في اختيار العنصر الفعال والمؤثر ومن يملك الرؤية والقوة في المضي بأناجاز بانوراما تلك المشاريع الاقتصادية العمرانية المأمولة.

■ ما نسبة الانجاز في الموازنة الاستثمارية للعام الحالي وما حجم التخصيصات التي احيلت الى امانة بغداد؟

– بالحقيقة ان تلك السنة الحالية لم تقم خلالها اية

الخطة الخمسية ..

هل مازالت تدور في حلقة مفرغة؟

توقعات أن يحقق الاقتصاد نمواً بحدود 10 % سنوياً.. وإجمالي التخصيصات 190 مليار دولار



تحقيق / سعاد الراشد

تبنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي خطة خمسية سبق وان اعلنت عنها مطلع العام الحالي كبديل عن الخطط السنوية قصيرة المدى سعياً لمعالجة الاختلالات والتراجعات في مختلف المحاور الاقتصادية والعمرائية والخدمية، وفي تشرين الثاني الماضي عقدت الاجتماع الموسع الثاني لمناقشة هذه الخطة في اربيل لمناقشة الحثيات التي توصلت اليها اللجنة الرأسية العليا ولجانها الفرعية الأخرى. نحاول في هذا التحقيق ان نطلع الرأي العام على افكار ورؤى الخطة الخمسية التي تبدأ من عام 2010 وتنتهي عام 2014.

الدكتور علاء الدين جعفر العضو في ادارة عملية الخطة الخمسية يقول: لم تقر الخطة وهي بالصياغات الاخيرة تمهيدا لرفعها الى رئاسة الوزراء مبينا ان الخطة شملت جميع القطاعات من ضمنها القطاع الزراعي والصناعي وقطاع النفط والكهرباء والصناعات التحويلية وقطاع النقل والاتصالات والبناء والتشييد والخدمات والذي يشمل التربية والتعليم والصحة والسياحة والآثار اضافة الى قطاع التنمية البشرية وهو يشمل فئة الشباب من تعليم وصحة.

ويضيف جعفر: ولكن من جوانب اخرى قدر ما يتعلق الامر بالتنمية البشرية المستدامة اضافة الى ذلك

هناك قطاع التنمية الاقليمي في المحافظات والتنمية المكانية نعني بها توزيع التخصيصات على المستوى الجغرافي او ما تسمى التنمية الريفية المحلية وهذا جزء يقع ضمن صلاحية المحافظات والاقاليم مضيفا انه تم اعطاء القطاع الخاص اولوية ضمن الخطة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي او الاجنبي.

ويؤكد جعفر ان المبلغ المخصص الاجمالي للخطة ولمدة خمس سنوات بحدود 190 مليار دولار منها 100 مليار للمشاريع الاستثمارية الحكومية اما المبلغ المتبقي فهو يغطي القطاع الخاص هذا وقد اختلفت الاهمية النسبية للقطاعات التي تضمنتها الخطة الخمسية حيث يحصل القطاع الزراعي على 10 مليارات دولار لمدة خمس سنوات اما قطاع النفط فيحصل على 15 مليار دولار لتطوير القطاع النفطي والاهتمام بالبنية التحتية للقطاع كذلك 10 مليارات دولار لقطاع الكهرباء وبصورة عامة فان القطاع الصناعي سوف يحصل على 30 مليار دولار اجمالي التخصيصات للاستثمار الحكومي البالغة 100 مليار دولار وكذلك قطاع المباني والخدمات بحدود 17 مليار دولار مضيفا: ان قطاع النقل والمواصلات سوف يحصل على 9 مليارات دولار، اما بخصوص برنامج تنمية الاقاليم فسيتم تخصيص مبلغ قدره 12 مليار دولار لاجل تنمية المحافظات ويتم اعتماد الالية المعتمدة نفسها في الموازنة الاستثمارية وحسب نسبة حجم السكان ودرجة المحرومية على المحافظات

كافة.

ويلفت جعفر الى ان الخطة حين اعتمدت شاركت فيها جميع الجهات في اعدادها بما في ذلك الوزارات والمحافظات كذلك اقليم كردستان الذي له دور في اعداد التقارير والالية لاعداد هذه الخطة حيث زرنا الغرفة الفنية للاقليم مرات عدة وتم الوقوف على رؤيتهم الاستراتيجية وخطتهم المستقبلية وقد تم تضمين هذه الرؤية الشاملة للخطة الخمسية حيث من المقرر ان يحصل الاقليم على حصته المعروفة 17 مليار دولار من المبلغ الاجمالي البالغ 100 مليار دولار.

ويوضح جعفر انه سوف تكون الموازنة الاستثمارية السنوية جزءاً من الخطة الخمسية، علماً ان هذه الخطة تتضمن جداول بالمشاريع الاستثمارية وحسب سنوات الخطة وفق الاولويات التي وضعتها الوزارة للمشاريع الاستثمارية والتي تنسجم مع الرؤية الكلية والاهداف الاساسية التي جاءت بها الخطة الخمسية وبالتالي فان الموازنة السنوية سوف تكون جزءاً من الخطة الخمسية الشاملة، موضحاً ان في حالة تنفيذ هذه الخطة بشكلها الصحيح وحسب ما مرسوم فانه من المتوقع ان يحقق الاقتصاد العراقي نمواً اقتصادياً كبيراً و بحدود 10 ٪ سنوياً اضافة الى تطوير واقع الخدمات ومعالجة مشكلة البطالة اذ ان هذا الحجم الكبير من الاستثمارات من المتوقع ان يخلق عدداً من الفرص التشغيلية بما يسهم في

تشغيل ايد عاملة ويستوعب الزيادات الحاصلة في اعداد الخريجين والمتحققة في نمو السكان.

تغييرات الخطة مرهونة بأسعار النفط

اما انوار جميل بني مدير عام دائرة التشييد والاسكان والخدمات تقول: ان الخطة الخمسية بدأ العمل بها بدءاً من شهر تموز الماضي، وحالياً قد تبلورت الصورة النهائية لها مع العلم ان هناك تأخيراً من بعض الوزارات وبعض المحافظات لعدم وضوح الرؤية لديهم لهذا تأخرت الخطة لهذا التاريخ، حيث ركزت على البنى التحتية التي تشمل الماء والصرف الصحي الى التربية والتعليم العالي والصحة وان هذه القطاعات الخمسة اعطيت اهتماماً كبيراً لانها تعاني من عجز واضح على مستوى المحافظات حيث اخذنا بنظر الحسبان الاهداف الانمائية الالية واستراتيجية الفقر اما في ما يتعلق بالتغيرات التي تطرأ على الخطة قالت الست انوار: بما ان النفط يعتبر هو الممول الاول للخطة فان من المحتمل ان تتم تغييرات على الخطة فيما اذا حصلت تغيرات بأسعار النفط وبالتالي تنعكس على الموازنة مضيفة انه تم اعطاء اولوية لقطاع الاسكان حيث ان هناك عجزاً سكنياً ملحوظاً بما يقارب 2.5 مليون وحدة سكنية وفي الخطة نفسها عرضت مشاريع لكن يتم تنفيذها من القطاع الخاص - عراقي او اجنبي - واعطي للقطاع الخاص دور في المساهمة في مشاريع التعليم

مشهد اقتصادي



النشاط قروض
الاسكان في
المصارف
الحكومية

انتعاش بيع
الطيور في
سوق الغزل



ازمة لافته
للنظر في
محطات
توزيع
المشتقات
النفطية



الازدحامات
ترفع من اجور
النقل



تتعلق بالسياسة السكانية وهي سوف تكون مدخلاً لكل محور من محاور التنمية البشرية مثل ربط عجلة التعليم بالسياسة السكانية وهكذا بالنسبة للمحاور الأخرى كالتعليم والصحة والتشغيل

تحديد المعوقات التي واجهت كل وزارة سابقاً

رئيس قسم الخدمات الاجتماعية في دائرة التخطيط والتشييد والبناء والإسكان والخدمات عائدة اسماعيل عبيد ترى ان هناك الكثير من المقترحات المتنوعة شملتها الخطة منها مشاريع سكنية جديدة ومشاريع الشباب والرياضة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية كذلك التربية والتعليم والحقيقة تم الاعداد في البدء لوضع استراتيجية لكل وزارة من الوزارات المذكورة انفا وتحديد المشاكل والمعوقات التي واجهت كل وزارة في الاعوام السابقة وتم وضع اهداف ورؤى ووسائل لتحقيق هذه الاهداف وبعدها بدأنا بوضع سقف مالي لهذه القطاعات وتم غرلة المشاريع المعروضة من قبل الوزارات وتصنيف المشاريع التي تم حذفها الى مشاريع الاستثمار الاجنبي او العراقي في ضوء ما ينسجم مع فحوى الموضوع.

أولوية في معالجة التصحر

وكان للخبير الزراعي عقيل نوري محسن رئيس قسم المياه دور في توضيح الصورة التي رسمتها الخطة للنهوض بالواقع الزراعي حيث يقول: ان الخطة الخمسية لسنوات 2010-2014 اولت اهتماماً منقطع النظير الى القطاع الزراعي حيث اعطيت تخصيصات لمشاريع البنية التحتية التي تنفذها وزارة الموارد المائية كمشاريع السدود وخرن المياه ومشاريع استصلاح الاراضي ومشاريع حفر الابار اضافة الى مشاريع خدمية ومشاريع انعاش الاهوار كذلك مشاريع الهدف منها صيانة مشاريع الري وأيضا ان الخطة اعطت اهتماماً الى مشاريع الخدمات والبحوث الزراعية الطبيعية والمشاريع الإرشادية وتم التنسيق بين الوزارات القطاعية العاملة في مجال القطاع الزراعي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في رسم السياسة الزراعية التي ستسهم في تحسين الواقع الزراعي الذي تعرض الى انتكاسات واضحة خلال العقود السابقة كذلك اعطت الخطة اولوية الى مشاريع السدود والخزانات وخصص المياه لما يتعرض له العراق والمنطقة بصورة عامة من اثار الجفاف الذي سببته قلة الواردات المائية وكذلك اولت الخطة اهتماماً واسعاً في استصلاح الاراضي الزراعية لمواجهة السياسات المائية لدول الجوار وترجمت هذه الخطة الى مشاريع وتم رصد التخصيصات للارزامة لها ونامل تنفيذ جزء كبير منها خلال الخطة الخمسية القادمة والتي سوف تؤدي بالنتيجة النهائية الى تحسين الواقع الزراعي وتوفير الامن الغذائي والمائي للمواطنين مضيفاً انه تم الاهتمام بالبحوث الزراعية وخاصة التطبيقية والتي ستترجم الى مشاريع مستقبلية تسهم في تحسين الواقع الزراعي في العراق كذلك في الخطة مشاريع للحد من ظاهر التصحر التي تعرض اليها الكثير من المناطق الزراعية في العراق.

تقليص حجم البطالة

الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الجبار محمد يوضح ان الخطة اتسمت بأعادة البنية الأساسية الاقتصادية وخاصة قطاعي النفط والكهرباء ومحاولة تصحيح الخلل الموجود في الهيكلية الاقتصادية للبلد باعطاء الاهتمام للقطاعات الزراعية والصناعية بما يقلل من الاعتماد على القطاع النفطي باعتباره مصدر عملة صعبة ومصدراً لتمويل الميزانية متوقفاً زيادة في الطاقات الانتاجية لقطاعي النفط والكهرباء وزيادة مساحة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وتقليص حجم البطالة.

لكن تحت اشراف وزارة التربية وكذلك التعليم العالي ولكن بعيداً عن الخطة ولكن باشراف الوزارة المعنية وضمن سياستها كذلك وضع ضمن الخطة الاهتمام بالجانب السياحي للبلد.

العمل لم يتضمن الجانب المكتبي

من جانب اخر توضح مدير عام في دائرة التنمية البشرية نوال عباس مهدي: ان الخطة شملت المحاور ذات العلاقة بالتنمية البشرية وهي التربية والتعليم والصحة والشباب والتشغيل بحيث ان كل محور من هذه المحاور تم اعداد ورقة خاصة به وكل ورقة من هذه الاوراق هي بإطار العمل نفسه وهو يتضمن ثلاثة فصول، الفصل الاول يتضمن الاستراتيجيات التي كانت قبل 2003 والتي بعد 2003 هذه تمت دراستها وبعدها حاولنا ان نحلل قبل عام 2003 وما عمل منها قبل عام 2003 والشيء نفسه الى الاستراتيجيات عام 2003 ونظرنا الى الذي تحقق والى الذي لم يتحقق

وهنا سؤال يطرح نفسه وهو ما هذه الاستراتيجيات في واقع الامر هناك

استراتيجيات ذات اولوية مهمة

منها الدستور، الاهداف الانمائية

الالفية وثيقة العهد الدولي

الاستراتيجية التي تخص الوزارات

المعنية كوزارات التربية والصحة

والشباب والرياضة هذا

ماتناوله الفصل الاول، اما الفصل

الثاني فيتضمن تناول الواقع من

دراسته من 2003 الى 2004

الى اخر سنة اساس وهي سنة

2007-2008 وتمت دراسة هذا

الواقع في ضوء هذه الاهداف

المرسومة ضمن الخطة

والاستراتيجيات التي تكلمنا

عنها سابقاً هذا وتم التركيز

على توزيع الفرص بين الجنسين وبحسب المناطق

والعجز الموجود على ارض الواقع نسبة المؤشرات

التي تناولتها في دراسة الواقع هذا بالنسبة للفصل

الثاني اما الفصل الثالث فيتضمن صلب عمل الخطة

ويتناول الرؤى والاهداف والتحديات المستقبلية

حيث تم احتسابها في ضوء الاهداف التي رسمت

مع التعاون بين الوزارات ذات العلاقة والتي اتسمت بإمكانات قبول وتحقيق الوزارات لهذه

الاهداف وبصراحة ان العمل لم يتضمن الجانب المكتبي وانما تم من خلال لجان مشتركة بين وزارة

التخطيط والوزارات القطاعية ذات العلاقة بالمحاور للتنمية البشرية اضافة الى ذلك تعمل دائرة التنمية

البشرية في تناول امور اخرى لها اولوية في الوقت الراهن في ما يخص المرأة اعطي لها دور في الجانب

التخطيطي كذلك التاكيد على رعاية الفئات المهمشة (المعاقون) اضافة الى الاهتمام بالطفولة حالياً نحن في بداية العمل باللجنة التي اقرت من جهات عليا

ادارة عملية الخطة الخمسية لم تقرر الخطة وهي بالصياغات الاخيرة تمهيدا لرفعها الى رئاسة الوزراء مبينا ان الخطة شملت جميع القطاعات من ضمنها القطاعان الزراعي والصناعي و قطاعا النفط والكهرباء والصناعات التحويلية وقطاع النقل والاتصالات والبناء والتشييد والخدمات والذي يشمل التربية والتعليم والصحة والسياحة والآثار اضافة الى قطاع التنمية البشرية وهو يشمل فئة الشباب من تعليم وصحة.

معوقات عمل القطاعين الخاص والمختلط في العراق وسبل معالجتها

■ باسم عبد الهادي حسن

الأمرثل ويحرك عجلة التنمية الاقتصادية عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة ويبعد البلاد عن شبح الركود التضخمي الذي تؤشره المعدلات المنخفضة في نمو الناتج الحقيقي غير النقطي التي لم تتجاوز المستوى المماثل لمعدلات نمو سكان العراق في احسن الاحوال منذ ثلاثة عقود تقريبا الى جانب المعدلات العالية للتضخم نرى اهمية اعتماد المعالجات الآتية:

١- تحقيق المنافسة العادلة للمنتج العراقي من خلال:

- تفعيل قانون التعرفة الكمركية على السلع المستوردة الذي هو حاليا قيد الدراسة في مجلس شورى الدولة فضلا عن معالجة الاشكاليات الاجرائية الخاصة بطبيعة عمل دائرة الكمارك مع الجهات الاخرى لاسيما شرطة الكمارك فضلا عن تطوير الخدمات المقدمة عبر هذه الدائرة من خلال توفير مستلزمات العمل الرئيسية التي من ابرزها المخازن الحديثة ناهيك عن مشكلة الفساد المالي والاداري الذي يكاد يكون رديفا لكلمة الكمارك اينما نكرت وهو الامر الذي يعرفه الكثيرون منذ وقت طويل.

- استصدار قانون محاربة الاغراق السلي وقانون حماية المستهلك اللذين جرى الحديث عنهما كثيرا فضلا عن دعم عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتوفير مستلزمات العمل المطلوبة له لانجاز عمله بالشكل المطلوب حيث كان هذا الجهاز يملك قبل عام ٢٠٠٣ اثنين وعشرين مختبرا في جميع المحافظات الا انه اليوم يمتلك ثلاثة مختبرات فقط !! وتبرز اهمية عمله اذا ما علمنا بان البعض يؤكد ان نسبة اربعين بالمئة من السلع الغذائية الداخلة الى العراق هي غير صالحة للاستهلاك البشري.

٢- توفير الدعم التمويلي من خلال

- تضمين برنامج اعادة هيكلة المصارف الحكومية (الجماري حاليا باشراف خبراء صندوق النقد الدولي) مهمة تكييف مصارف (الصناعي، الزراعي والعقاري) وتحويل عملها من مصارف شاملة الى مصارف تنموية على وفق الاهداف التي انشئت عليها لتأخذ على عاتقها مهام منح القروض الميسرة التي يرتفع فيها عنصر المنحة من حيث السماحات ومدد التسديد واسعار الفائدة والتي يجب ان تكون وفق محددات تقود الى توجيه التمويل الى المشاريع ذات البعد التنموي.

- اعادة هيكلة الدعم في الموازنة العامة للدولة واعتماد سلم اولويات لا يغفل النشاط الانتاجي للقطاع الخاص عن طريق اسناد رؤوس اموال المصارف الحكومية الاختصاصية الثلاثة لتقديم الروافع المالية للنشاط الخاص شريطة ان لا تتحمل الميزانية العمومية للمصارف اعلا اية نفقات دعم وانما تقتصر مهام عملها على ممارسة الوساطة المالية وتطويرها بما يخدم اهداف التنمية وضمان العمق المالي للبلاد.

- اعادة هيكلة بعض الاوجه المهمة للنشاط الخاص لا سيما من خلال اقامة المناطق الاستثمارية في جميع انحاء العراق وهذا الهدف يتماشى مع اهمية تعزيز البيئة الاستثمارية الآمنة من جهة والتوجهات الدولية الحديثة في اقامة التجمعات الصناعية من جهة اخرى وهذا الامر يعد احد اهداف الهيئة الوطنية للاستثمار كما نصت عليه المادة (٩) الفقرة (سابعاً) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

اخيرا لا بد من التذكير ان الانتقال نحو اقتصاد السوق لا يعني مطلقا عدم تدخل الدولة وانما يعني تحول شكل التدخل من تدخل مباشر قائم على المركزية الى تدخل غير مباشر وهو ما يعرف بالدور التصحيحي او التكميلي للسوق وبالتالي فان القطاع الخاص في العراق بحاجة الى بيئة قانونية وادارية مناسبة فضلا عن دفعة تنموية لكي يؤدي دوره المطلوب وهذا الامر يزداد اهمية في ظل الوضع الاقتصادي الحالي في العراق الا ان الحلول المطروحة لا تعني دعوة الى استمرار برنامج الدعم المفتوح بل هي ضرورة توفير شروط المنافسة او كما تسمى (شروط اللعبة) ومن ثم فان الحديث عن قدرة القطاع الخاص على المنافسة لها وقت اخر.

المقارنة في التجارة الخارجية نتيجة لارتفاع اثمانها النسبية وبالتالي احوال مبيعاتها المستوردة من منافذ دولية واقليمية على وفق الاسعار العالمية لها ، الامر الذي افقد المنتج العراقي الميزة التنافسية مع الدول الاخرى لا سيما مع انخفاض اثمان السلع المستوردة بدولار رخيص والناجم عن رفع سعر صرف الدينار العراقي من قبل البنك المركزي.

وعليه فان رفع الحمائية التي كان يتمتع بها المنتج العراقي من جهة و تعرضه للاغراق السلي من جهة اخرى ادى الى تعطيل الميزة التنافسية التي كان يتمتع بها لا سيما في بعض السلع والخدمات.

٢- (قلة التمويل) ونرى ان هذا المعوق ناجم عن سببين ايضا هما:

- الغاء دور المصارف المتخصصة (الصناعي، الزراعي والعقاري) منذ تحويل اعمالها الى اسلوب الصيرفة الشاملة عام ١٩٩٤ وليس الى عامل رفع سعر الفائدة كما يرى الكثير من العاملين في القطاع الخاص الذين يدعون الى تخفيضه دائما منطلقين من الفكرة المعروفة ب (الركوب المجاني) التي اعتمدت لفترة تجاوزت الثلاثة عقود من دون ان تعطي نتائج ايجابية.

- غياب الاستقرار الامني الذي ادى الى هروب الكثير من رؤوس الاموال المحلية الى خارج العراق وتاكل الموجودات الراسمالية المتقادمة اصلا للمشايخ الموجودة فضلا عن ظهور مشكلة القروض المدعومة او المتعثرة والتي ساهمت في تراجع الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص بسبب تردد المصارف في منح الائتمان لا سيما في ظل وجود استثمار آمن يتمثل في الاستثمار الليلي لدى البنك المركزي.

بناءً على ما تقدم ما الحلول او المعالجات التي من الممكن ان تعيد للقطاع الخاص والمختلط دوريهما في الاقتصاد العراقي؟

وبناءً على ما تم تحديده من معوقات ومن اجل ان يتمكن البرنامج الاقتصادي من تحقيق مستوى من التوازن

اننا هنا نحاول ان نتناول الاشكالية الرئيسية المطروحة من خلال تحديد اهم المعوقات التي تقف امام تفعيل دور القطاعين الخاص والمختلط وماهية المعالجات الممكنة لها لاسيما في ظل الوصف الريعي للاقتصاد العراقي من جهة وزيادة العوائد الريعية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط الخام دوليا الى ما يقارب الـ ١٥٠ دولارا للبرميل فضلا عن الازمات التي تعرض لها خلال العقود المنصرمة وما خلفته من ركود تضخمي من جهة اخرى، الامر الذي زاد من اهمية وضع حلول حقيقية اعتمادا على ما يعرف بالدفعة القوية للتنمية والتي يجب الا تقل نسبتها عن ١٥-٢٠٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي لضمان نمو ذاتي مستدام والتأكيد في الوقت نفسه على فشل الاستثمار في الاعتماد على الحلول المجترنة للاستثمار.

ولكن قبل ذلك يجب تحديد ابرز المعوقات الحالية لعمل القطاعين الخاص والمختلط في العراق من اجل تحديد المعالجات المطلوبة لها، فما تلك المعوقات؟

يعاني القطاعان الخاص والمختلط في العراق من معوقين رئيسيين هما:

١- (المنافسة السعرية غير العادلة) وهو المعوق الأهم الذي بدوره ناجم عن سببين هما:

- الانفتاح التجاري غير المنظم وتعطيل قانون التعرفة الكمركية على السلع المستوردة منذ صدور امر الحاكم المدني بريمر رقم ٥٤ حتى الان باستثناء رسم الاعمار بنسبة ٥٪ الذي يعفى منه بعض السلع الغذائية والدواء والملابس علما ان رفع هذه النسبة الى ١٠٪ استنادا الى اتفاقية SBA الثانية لم يفعل حتى الان الامر الذي جعل الحدود العراقية مفتوحة على مصراعها امام السلع الاجنبية في اجراء غير مسبوق على الصعيد التجاري الدولي.

- الاغراق السلي الذي يعني ببساطة ان السلعة تباع في العراق بسعر اقل من سعرها في بلد المنشأ ما ادى الى توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية وغيرها التي تتمتع بالقدرة التنافسية والميزة

يعد موضوع تفعيل دور القطاعين الخاص والمختلط في الاقتصاد العراقي واخراجها من عنق الزجاجة الذي يمر فيه منذ عقود من الضرورات الملحة لاسيما في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة للبرنامج الحكومي المتزامن مع الاستتباب النسبي للامن من جهة والدعم السياسي المحلي والدولي لتلك التوجهات من جهة اخرى، الا ان عملية الاصلاح الاقتصادي المطلوبة هنا يجب ألا تكون مؤقتة وفي اطار رؤية تجزئية للحل لانها ستقودنا الى عودة اشكالية سياسة ادارة الازمة في المعالجة والتي عانى منها الاقتصاد العراقي في ظل النظام السابق بل ان الحل يجب ان يكون في اطار رؤية اقتصادية كلية ذات بعد استراتيجي يتلاءم مع توجهات الاقتصاد العراقي نحو اعتماد آليات اقتصاد السوق كمحدد رئيس لحفز المبادرات الفردية وتقليل دور الدولة التي خرجت منهكة بعد عقدين ونصف من الحروب والحصار الاقتصادي.



المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وأثرها في الاقتصاد الوطني

■ فخري حميد جابر



تشكل المشاريع المتوسطة والصغيرة حجر الأساس في نمو وتطور الاقتصاد الوطني وخصوصاً في الدول النامية والدول التي في طور التحول من الاقتصاد المخطط الذي يكون فيه دور القطاع الخاص ومساهمته في الاقتصاد محدودة إلى اقتصاد السوق الذي يكون فيه القطاع الخاص لاعباً أساسياً، حيث تلعب المشاريع المتوسطة والصغيرة دوراً أساسياً في هذه المرحلة الانتقالية وذلك لكونها مشاريع لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة ولا إلى مهارات وتكنولوجيا متقدمة ومعقدة بالإضافة إلى أنها تعتمد على مستلزمات الإنتاج المحلية وبما يشكل لها ميزة نسبية، كما أنها تساعد على تشغيل الأيدي العاملة لكونها مشاريع تعتمد على كثافة العمل إلى رأس المال في وقت إن استثمارات الدولة في هذه المرحلة موجهة نحو إعادة تأهيل وبناء البنى التحتية للبلد.

إن المشاريع المتوسطة والصغيرة قد تكون حجر أساس لإنشاء مشاريع كبيرة في المستقبل، وسيتم في هذه الورقة التركيز على المشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة وذلك لأهمية النشاط الصناعي بشكل عام وأهمية دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص في بناء صناعة وطنية جنباً إلى جنب مع الصناعات الكبيرة إضافة إلى توفر البيانات الإحصائية عنها.

نبذة تاريخية عن تطور الإحصاء الصناعي في العراق

تبرز أهمية الإحصاءات الصناعية من أهمية النشاط الصناعي ودوره في الاقتصاد الوطني الذي ركزت عليه اغلب خطط التنمية الاقتصادية التي وضعت في العقود السابقة وذلك للدور الذي سيلعبه هذا القطاع بصفته القطاع القائد لعملية التنمية لجميع الأنشطة الاقتصادية بما سيوفره من متطلبات التنمية لتلك الأنشطة، وبناءً على ذلك لعبت بيانات الإحصاء الصناعي دوراً أساسياً في دعم خطط التنمية الاقتصادية ورفدها بالمعلومات الضرورية لبناء الخطط التنموية للقطاع المذكور بشكل خاص ومن هذا المنطلق تم التركيز على بناء قاعدة بيانات إحصائية تلبى متطلبات التخطيط في تلك المرحلة والمراحل اللاحقة.

تم إجراء أول تعداد صناعي شامل في العراق عام ١٩٥٤ ضمن سلسلة من التعدادات للأنشطة الاقتصادية، وتم تنفيذ تعداد صناعي عام ١٩٥٩ حيث جرى تجميع البيانات لجميع المحافظات، وفي عام ١٩٦٨ تم إجراء تعداد صناعي بطريقة العينة. قام الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع مركز التنمية الصناعية التابع لجامعة الدول العربية بمسح صناعي شامل عام ١٩٧٠ عرف بإسم برنامج التطوير الصناعي وقد ساعد على نجاح هذا المسح صدور قانون وزارة التخطيط الجديد عام ١٩٦٩ حيث أدخلت تعديلات واسعة على تشكيلات وزارة التخطيط وأصبح الجهاز المركزي للإحصاء الجهة المركزية المسؤولة عن تقديم الخدمات الإحصائية للأجهزة التخطيطية وأجهزة الدولة.

في عام ١٩٨٣ نفذ الجهاز المركزي للإحصاء مسحاً صناعياً شمل جميع المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

في عام ٢٠٠١ تم إجراء مسح صناعي شامل لجميع المنشآت الصناعية وقد تم استخدام التصنيف الدولية الحديثة (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية لسنة ١٩٩١ ISIC) وذلك لتعزيز مقارنة البيانات على الصعيد الدولي، والجهاز مستمر بإجراء مسح سنوية دورية شاملة بالنسبة للمشاريع الكبيرة والمتوسطة وبالعينة بالنسبة للمشاريع الصغيرة.

إلى (١٨,٥) مليار دينار سنة ٢٠٠٧ وبلغت قيمة المستلزمات الوسيطة المستخدمة في الإنتاج (٩,٢) مليار دينار سنة ٢٠٠٦ ارتفعت إلى (١١,٤) مليار دينار سنة ٢٠٠٧.

هيكل توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الفروع الصناعية

تشير البيانات الإحصائية إلى أن هيكل توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على فروع الصناعة التحويلية يتركز في نشاط صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات ونشاط الصناعات المعدنية اللافلزية وكما مبين أدناه:

أما هيكل توزيع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة حسب المحافظات فقد تركزت المشاريع الصغيرة في المحافظات نينوى، النجف، بغداد، القادسية، أما المشاريع المتوسطة فقد تركزت في محافظات بابل، بغداد، كركوك.

نستنتج مما ورد أن مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة كان ضعيفاً على مستوى الاقتصاد الوطني وكذلك على مستوى نشاط الصناعة التحويلية وذلك للأسباب الرئيسية التالية:

- ١- تدهور الوضع الأمني بعد عام ٢٠٠٣.
 - ٢- انفتاح السوق المحلية على العالم الخارجي وعدم قدرة تلك الصناعات على المنافسة مع السلع المستوردة.
 - ٣- عدم وجود دعم من الدولة لهذه الصناعات والمتمثلة بالتسهيلات القانونية والمالية لإقامة هذه المشاريع.
 - ٤- الانقطاع المستمر للطاقة الكهربائية.
- وهذا يدعونا إلى زيادة الاهتمام بتلك المشاريع وخاصة على الأمد القصير والمتوسط وذلك لدعم الاقتصاد الوطني وامتصاص البطالة على أن هذا الدور سيتعاظم مستقبلاً بشكل متلائم مع تطور دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

تدهور الظروف الأمنية في تلك السنة. بلغ عدد المنشآت الصغيرة (١١٦٢٠) سنة ٢٠٠٦ ارتفع إلى (١٣٤٠٦) سنة ٢٠٠٧ أي بنسبة زيادة قدرها (١٥,٤)٪ مشكلة ما نسبته (٩,٧)٪ من مجموع المنشآت الصناعية في العراق، أما عدد المشتغلين فقد بلغ (٤٦٤٩٤) سنة ٢٠٠٦ ارتفع إلى (٥٣٦٧٩) سنة ٢٠٠٧ أي بفارق قدره (٧١٨٥) عاملاً.

بلغت قيمة الإنتاج المحقق (١١٠٣,٨) مليار دينار سنة ٢٠٠٦ مشكلة ما نسبته (٣٧,٢) من إجمالي إنتاج النشاط الصناعي انخفضت إلى (٨١٢,٤) مليار دينار سنة ٢٠٠٧ مشكلة ما نسبته (٢٢,٥) من إجمالي إنتاج النشاط الصناعي.

بلغت الأجور المدفوعة للعاملين في المشاريع الصغيرة (٧٦,٧) مليار دينار سنة ٢٠٠٦ ارتفعت إلى (٩٦,٣) مليار دينار سنة ٢٠٠٧ مشكلة ما نسبته (٩)٪ من إجمالي الأجور المدفوعة في هذا النشاط.

أما قيمة المستلزمات الوسيطة المستخدمة في المشاريع الصناعية الصغيرة فقد بلغت (٦١٧,١) مليار دينار سنة ٢٠٠٦ انخفضت إلى (٤٦٧,١) مليار دينار سنة ٢٠٠٧ مشكلة ما نسبته (٤١,٣)٪ و(٢٦,٢)٪ على التوالي من إجمالي قيمة مستلزمات النشاط الصناعي.

أما المشاريع المتوسطة فقد بلغت نسبة مساهمتها في ناتج نشاط الصناعة التحويلية (٠,٧)٪ سنة ٢٠٠٦ انخفضت إلى (٠,٥)٪ سنة ٢٠٠٧، حيث بلغ عددها (٥٢) مشروعاً سنة ٢٠٠٦ ارتفع إلى (٥٧) مشروعاً سنة ٢٠٠٧.

بلغ عدد المشتغلين في المشاريع المتوسطة (٩٦٠) مشتغلاً سنة ٢٠٠٦ ارتفع إلى (١١١٧) مشتغلاً سنة ٢٠٠٧ وكانت الأجور المدفوعة للعاملين في تلك المنشآت (٢,٥) مليار دينار سنة ٢٠٠٦ ارتفعت إلى (٢,٨) مليار دينار سنة ٢٠٠٧.

أما قيمة الإنتاج المحقق في المشاريع المتوسطة فقد بلغ (١٩,٥) مليار دينار سنة ٢٠٠٦ انخفضت

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بتغطية شاملة للنشاط الصناعي في البلد بشقيه العام والخاص وذلك من خلال إجراء المسوحات الشاملة بهدف توفير بيانات أساسية عن نشاط الصناعة التحويلية مثل عدد المنشآت، عدد العاملين، رواتب وأجور العاملين، قيمة الإنتاج، قيمة المستلزمات، الموجودات الثابتة، القيمة المضافة. الخ معتمداً التصنيف الصناعي الدولي (ISIC) في ترميز وتصنيف المشاريع الصناعية والتي صنفت إلى ثلاثة أنواع هي:

- ١- المنشآت الصناعية الكبيرة: وهي المنشآت التي تستخدم ٣٠ عاملاً فأكثر.
- ٢- المنشآت الصناعية المتوسطة: وهي المنشآت التي تستخدم ١٠ عمال فأكثر.
- ٣- المنشآت الصناعية الصغيرة: وهي المنشآت التي تستخدم ٩ عمال فأقل.

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن أعلى مستوى لمساهمة نشاط الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي كانت (١٢)٪ سنة ١٩٨٩ تراجعت بعدها بسبب الظروف التي مر بها العراق لتصل نسبة مساهمة النشاط الصناعي في الناتج إلى (١,٥)٪ سنة ٢٠٠٦ ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى (١,٦)٪ سنة ٢٠٠٧.

لقد كان التركيز في العقود السابقة على نشاط القطاع العام، أما القطاع الخاص فقد كان دوره محدوداً.

بعد عام ٢٠٠٣ والتحول إلى اقتصاد السوق كان من المتوقع أن يتسع دور القطاع الخاص إلا أن الواقع عكس ذلك ويعود السبب إلى جملة من العوامل من أبرزها العامل الأمني وبناءً على ذلك يصبح دور الصناعة بشكل عام والصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ضعيفاً جداً.

بلغت نسبة مساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة في ناتج نشاط الصناعة التحويلية (٣٥,٢)٪ سنة ٢٠٠٦ تراجع في سنة ٢٠٠٧ إلى (٢٦)٪ بسبب

ارتفاع أسعار المدافئ والسخانات الكهربائية على حساب جودة المنتج

■ بغداد / جاسم الإمارة

واختتم على حديثه ان بإمكان المواطن زيارة معارضنا التخصصية ويرى بعينه وجود الأجهزة الكهربائية العراقية كما كانت سابقاً ونحن ماضون في تحسين إنتاجنا.

وعلى الدوائر الحكومية صاحبة الاختصاص مثل الرقابة والسيطرة النوعية والكمارك ان تأخذ مكانها بشكل صحيح في إيجاد موظفين كفؤين ونزيهين لهذه الحملة الوطنية لغرض الحفاظ على اقتصادنا العراقي.

ماذا يقول مركز حماية المستهلك؟

بعد هذه الجولة في السوق اتجهنا صوب مركز حماية المستهلك التابع الى جامعة بغداد والتقينا الدكتور خليل إسماعيل من قسم البحوث والدراسات الذي أكد على وجود ظاهرة الغش الصناعي في الأجهزة الكهربائية وخصوصاً المدافئ والسخانات واغراق السوق بالمواد الرديئة، وقد حمل الدكتور خليل المسؤولية للجهاز المركزي للتفتيش والسيطرة النوعية بعدم متابعته الجدية لما يحدث في السوق من التلاعب بالاقتصاد الوطني وقد عمل مركزنا على إقامة مؤتمرات وندوات في موضوع الغش التجاري ومتابعة كل ما ينشر في موضوع رداءة الأجهزة المستوردة، وقد رفعا مقترحات عدة الى مجلسي الوزراء و النواب بضرورة تشكيل هيئة وطنية لمكافحة الغش الصناعي والتجاري والمصادقة على إقرار قانون حماية المستهلك.

وأبدت الدكتورة سهام كامل المتخصصة بالجانب الاقتصادي في قسم البحوث والدراسات رأيها بصدد ما يحدث في السوق العراقية من غش وإغراقه بالأجهزة الكهربائية الرديئة ومن مناشئ مختلفة، وقد انتشرت هذه الظاهرة بعد ٢٠٠٣ وذلك لغيب الرقابة وعدم وجود قانون يحمي السلع الوطنية من الغش والتلاعب إضافة الى إعفاء الأجهزة المستوردة من الضريبة الكمركية.

وأضافت د.سهام ان تزايد هذه السلع في الأسواق قد وفرت أرباحاً كبيرة للتجار على حساب المستهلك ودخول هذه البضائع الرديئة يشكل كارثة اقتصادية إضافة الى انتشار المعامل في بغداد التي تنتج أجهزة كهربائية رديئة وتحمل اسم المصنوع الأجنبي (الأصلي) نفسه.

رأي المستهلك

ولغرض الوقوف على رأي المستهلك بشأن رداءة المدافئ والسخانات تحدث لنا د.عباس الخفاجي تدريسي في كلية العلوم الإدارية والاقتصادية حيث أكد عدم قيام الأجهزة الرقابية بمتابعة حركة السوق بشكل جدي يتطلب إعطاء الموضوع أهمية لما يشكله من تأثير على الاقتصاد الوطني مع ضرورة التشديد على السلع المستوردة في أحكام السيطرة على المنافذ الحدودية واختيار عناصر كفوءة ونزيهة في هذه المهمة.

اما المواطنان أبو مالك (كاسب) وأبو جعفر (موظف) فقد أشارا الى أنه بالرغم من قلة أسعار المدافئ والسخانات الكهربائية الا انها كثيرة العطلات بالرغم من تصنيعها وفق مواصفات المولدة الكهربائية الصغيرة، وأكد ان المواطن في حيرة من أمره عند ما يقوم بشراء هذه المواد كونها تحمل ماركات يابانية الا انها مصنعة في الصين وإيران، وخير دليل سخانات الطحان يوجد في الأسواق أكثر من ٢٠ نوعاً يحمل الاسم نفسه وبمعاميل محلية.

التقييس والسيطرة النوعية والروتين

في نهاية استطلاعنا لابد ان نلتقي بالجهة الرقابية المسؤولة لغرض بيان رأيها بالموضوع وقد انتظر المحرر أكثر من أسبوعين لغرض حصول الموافقة على اللقاء بالمسؤول عن الرقابة التجارية والصناعة الا ان طلبنا لم يستجب له مسؤولو هذه الدائرة!

أكد جميع أصحاب المحال (الجملة والمفرد) على إقبال المواطنين بشراء المدافئ كونها رخيصة الثمن بالرغم من رداءة عملها وذلك لظروفهم المعيشية وأكثر المدافئ حركة في البيع هي الصينية والإيرانية وقد تجاوز عددها أكثر من ١٥٠ نوع وبأسماء وماركات مختلفة.

السخانات الكهربائية

ازدحمت المحال بأنواع كثيرة من السخانات الكهربائية والغازية تحمل ماركات مختلفة ومصنعة في أكثر من دولة وغابت من الأسواق السخانات المشهورة في بغداد سابقاً مثل (الفاير كوك) وظهرت مؤخراً سخانات تحمل نفس الاسم وبأنواع رديئة. وفي هذا المجال التقينا بـ (أبو جوان) الوكيل لشركة الطحان حيث كان ممتعضاً من وجود سخانات تحمل ماركة الطحان مزورة وامتلات الأسواق بهذه السخانات وأكد هنا في بغداد أكثر من ٢٠ مصنعاً يصنع سخانات الطحان منتشرة في منطقتي العبيدي والكمالية وهذه مشكلة كبيرة نعاني منها بالرغم من وجود المعمل الرئيس لسخانات الطحان في بغداد يقوم بتصنيع السخانات منذ أكثر من ٤٠ سنة وهي من أجود السخانات وفيها ضمان وقد قام أصحاب المعمل بمقاضاة هذه المعامل في المحاكم ولم تحسم حتى الآن لعدم وجود متابعة من قبل الدولة بشأن التزوير ورداءة المنتج لغياب الرقابة الصناعية.

وأضاف أبو مصطفى الوكيل الخاص لسخانات (ارستون) الإيطالية و(نفرسيل) الأردنية و(البيضة) السورية اننا نستورد هذه السخانات الأصلية وبأسعار ٨٠-٩٠ دولاراً مع وجود ضمان لمدة ٥ سنوات، اما بصدد الغش والتزوير فقال: انها معاناتنا اليومية بسبب قيام بعض ضعاف النفوس بتزوير الماركات الأصلية وبيعها بأسعار متقاربة مع أسعار السخانات الأصلية والمتضرر الوحيد هو المستهلك وأيد ما طرحه زملاؤه من أصحاب المحال بعدم وجود الرقابة والسيطرة النوعية التي كانت قبل ٨ سنوات تقوم بواجبها على أكمل وجه ولم تدخل أي مادة من الخارج دون ان تفحص وفق المواصفات المطلوبة.

أين المدافئ العراقية (عشتار)؟

ولغرض معرفة غياب مدافئ شركة الصناعات الخفيفة للقطاع المختلط وخصوصاً مدافئ عشتار التي تمتاز بكفاءتها وجماليتها وموادها الأولية المصنعة في اليابان وقد حدثنا علي سلمان مدير الخط الخاص بصناعة مدافئ عشتار الذي قال: ان الشركة تعرضت الى السلب والحرق عام ٢٠٠٣ الا ان جهود الخيرين من العاملين في الشركة استطعنا ان نضع الشركة تقف على أقدامها في ٢٠٠٣/٩/٣ وبدأنا بالإنتاج عام ٢٠٠٤ وقد أنتجنا مدافئ عشتار صالون الموجودة حالياً في فروع شركتنا والأسواق المركزية في بغداد بسعر ١٦٠ الف دينار عراقي وبمواصفات عالمية ومواد يابانية ونقوم بتصنيع الهيكل والخزان وحالياً نقوم بتجهيز دوائر الدولة والوحدات العسكرية.

وأضاف سلمان: اما بصدد السخانات فقد تم إنتاج سخانات تعمل على الطاقة الشمسية هذه السنة بسعر (٣٩٠) الف دينار عراقي، ومن الأمور التي اكتشفتها الشركات قيام بعض التجار بتزوير اسم المدافئ العراقية (عشتار) من خلال اتفاق التاجر مع الشركة الصينية بصناعة مدافئ رديئة تحمل الاسم نفسه وتضع بعلب كارتونية تحمل اسم عشتار العراقية وقد قامت الشركة بإقامة دعوة قضائية ضد هذا التاجر المزور وكذلك قيام بعض الشركات الإيرانية بوضع علامة عشتار على منتجات ذات مواصفات سيئة، وقد عمد بعض التجار الى الترويج للمواطنين على ان الشركة قد أغلقت أبوابها ولم تنتج أي منتج للمدافئ العراقية.

المدفئة، مؤكداً ان هذا التصرف يعد غير أخلاقي وكان همه الوحيد الربح مستفيداً من عدم وجود الرقابة على الأجهزة الكهربائية المستوردة للعراق، اما يتعلق بالجانب الصيني فهناك أجهزة ذات مواصفات عالية تقوم الصين بتوريدها الى أوروبا لوجود رقابة صارمة على الأجهزة التي تدخل الى بلدانهم.

ويقول (أبو محمد) ان المدافئ التركية تعتبر من أجود الأنواع، الا انها دخلت في مرحلة الغش والتلاعب بالماركة عن طريق المعامل الصينية. وعلى سبيل المثال هناك مدافئ لو كس التركية تصنع مثيلة لها في الصين تحمل الاسم نفسه والغلاف الخارجي وهي الآن منتشرة في الأسواق والمتضرر الوحيد المستهلك المغلوب على أمره.

اما (أبو شهد) صاحب معرض الشهيد أشار الى كثرة الأجهزة الكهربائية وخصوصاً المدافئ والسخانات التي تكسبت في المخازن والمعارض وهي خليط بين المنتج الجيد والرديء لكثرة المصادر مع وجود التزوير في الماركات الأصلية على حساب المستهلك وقد قامت المصانع الصينية والإيرانية بتصنيع مدافئ تلائم الطاقة الكهربائية في العراق من خلال تشغيلها على المولدة الصغيرة التي تستخدم في البيوت.

إقبال المواطنين على الشراء



مناقشة ورصد الحالت الاقتصادية

تاريخ الصناعة الصينية

□ الهياكل الارتكازية او البنى التحتية

الهياكل الارتكازية تكون العمود الفقري لاي بلد متقدم ومن دون أقامتها لا يمكن خلق المستلزمات الضرورية للصناعة والزراعة وتعاني البلدان النامية من تخلف شديد في هذا المجال ما يسبب لها مشاكل تموينية وتسويقية واختناقات اقتصادية تنعكس في أثارها السلبية على عملية التنمية ومن اهم فروع هذا القطاع الموانئ و المطارات وخطوط السكك الحديدية والطرق البرية والجسور والمخازن ووسائل المواصلات والاتصالات وخطوط نقل القدرة الكهربائية والانابيب النفطية وغير ذلك .

□ الانتاج والانتاجية

تعني كلمة (الانتاج) كل ما ينتجه النشاط العملي للانسان من اجل صنع الخيرات المادية ضمن التشكيلة الاجتماعية التي يعيش فيها ،كالغذاء والالبسة والمساكن والالات والمكائن وكل الحاجيات التي ينتجها العمل البشري .

اما الانتاجية فهي تدل على ما تنتجه وحدة انتاجية معينة ، في وحدة زمنية محددة ساعة مثلا فارتفاع الانتاجية او انخفاضها تعني في النهاية زيادة او نقص الانتاج النهائي الذي تتوقف عليه زيادة الرفاه المادي للمجتمع .

□ التضخم

يعرف التضخم بأنه ازدياد وسائل الدفع لدى الافراد بنسبة تفوق كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق و عند ذلك سيضطر الناس الى دفع كمية اكبر من النقود للحصول على قدر معلوم من هذه السلع او الخدمات أي بمعنى اخر هبوط قيمة النقود بالقياس الى مستواها السابق وبالتالي الحاق الضرر بالمستهلكين واصحاب الدخول الثابتة لهذا فان هبوط قيمة النقود الورقية يظهر على شكل ارتفاع في الائتمان وعندما ترتفع الاسعار نتيجة للتضخم وللمغالاة في اصدار النقود الورقية ينشأ عن ذلك حلقة مفرغة او دائرة متصلة الحلقات بحيث يتعذر الخلاص منها وتسير بالنقود الورقية من تدهور الى آخر .

□ بنكوت

نقود ورقية يهدرها بنك الاصدار او البنك المركزي ونظرا لأهمية وخطورة اصدار الاوراق النقدية فان الحكومات لم تترك ذلك من دون رقابة وضوابط ففضلا عن انه اصبح مقصودا في كل الدول على بنك واحد خاضع للاشراف المباشر للحكومة وغالبا مايكون مملوكا لها فان بنك الاصدار يكون خاضعا لقواعد ونظم من شأنها ربط عملية الاصدار بحاجة المعاملات الاقتصادية حتى لا تكون كمية البنكوت المصدرة اقل او اكثر مما هو ضروري وليست هذه القواعد والنظم واحدة في كل الدول ولكنها تشترط جميعها الاحتفاظ بغطاء نقدي مقابل كمية البنكوت المصدر وهو عبارة عن ذهب او عملات اجنبية .



إلى الكبر، وحققت زيادة عظيمة، بحيث وصلت زيادة بعضها إلى ١٠٠ ضعف أو أكثر. كما شهدت دفعة من المنتجات ذات التقنيات الجديدة والعالية تطورا كبيرا وبسرعة متوالية هندسية، منها أجهزة السنترالات بالتحكم المبرمج والدوائر المتكاملة ذات الحجم الكبير والميكروكمبيوترية الإلكترونية، كما خطا إنتاج السيارات خطوات واسعة مع تزايد عدد الأسر المالكة لها.

لقد ظل إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، على الأخص المؤسسات الكبيرة والمتوسطة منها، يحتل مكانة مركزية في قضية إصلاح النظام الاقتصادي الصيني. وفي الوقت الحاضر، ووفقا لمتطلبات إنشاء المؤسسات الحديثة المتمثلة في "وضوح حقوق الملكية والتحديد الجلي للصلاحيات والفصل بين سلطة الحكومة والمؤسسات الإدارية العلمية"، سنقوم بإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة إلى أن تصبح شركات ذات مواصفات معيارية، وإعادة تنظيم استراتيجية للمؤسسات المملوكة للدولة الكبيرة والمتوسطة، وفي السنوات الأخيرة، أسست الصين عددا من المجموعات الصناعية الضخمة، مثل المجموعة الصينية للنفط والغاز الطبيعي ومجموعة باوشان للحديد والصلب بشانغهاي وكذلك مجموعة تشانغونغ ومجموعة هاير ومجموعة كونكا ومجموعة كلون ومجموعة TCL وغيرها من المجموعات المتخصصة في الأجهزة الكهربائية المنزلية، وأيضا مجموعة ليجند ومجموعة فاوندز التابعة لجامعة بكين وغيرها من المجموعات الخاصة للميكروكمبيوترات الإلكترونية. ولا تشارك هذه المجموعات في المنافسات الداخلية فحسب، بل تتقدم نحو السوق العالمية للانضمام إلى المنافسات فيها.

الصلاحيات والتنازل عن بعض الأرباح وتوسيع صلاحيات المؤسسات في الإدارة الذاتية وتطبيق نظام مسؤولية الماولة للمؤسسات، مما خلق بيئة ممتازة لتحقيق الإدارة الذاتية للمؤسسات وتكميل وتحسين آلية الإدارة فيها. والخطوة الثانية هي تعجيل عملية التحديث والتوسيع للصناعة الصينية بواسطة اجتذاب رأس المال الأجنبي وتطبيق الانفتاح على الخارج، ونتيجة إنشاء مجموعة كبيرة من المؤسسات الصناعية ذات الاستثمار المشترك أو الاستثمار الأجنبي الخالص، حصلت الصناعة الصينية على أموال ومعدات متطورة وأساليب إدارية حديثة، وارتفع مستواها الذاتي في التقنيات والمعدات والإدارة. وبعد ٢١ سنة من الإصلاح، تخلصت الصناعة الصينية من حالتها المتخلفة في قلة أنواع المنتجات وانخفاض المستوى الفني، وارتفعت كميات المنتجات الصناعية ارتفاعا عظيما. وفي عام ١٩٩٩، وصل إنتاج الألومنيوم الخام والطاقة الكهربائية والإسمنت إلى ١٢٤ مليون طن و ١٠٤٥ مليون طن و ١٢٣٩٣ مليار كيلوواط/ساعة و ٣٧٥ مليون طن على التوالي، بزيادة ٢٩ ضعف و ٩٦% و ٣٨ ضعف و ٧٨ ضعف كل عن عام ١٩٧٨. وإلى جانب ذلك، ازدادت الكميات الإنتاجية لكل من الألياف الكيماوية والأسمدة الزراعية والإثيلين والبلاستيك والزجاج اللوحي وغيرها من منتجات وسائل الإنتاج المهمة، بضعفين أو أكثر. وتطورت المنتجات المتعلقة بحياة الشعب اليومية، مثل التلفزيونات الملونة والثلاجات والغسالات ومكيفات الهواء وآلات التصوير وأجهزة الفيديو وأجهزة قرص الفيديو المدمجة وأجهزة Dvd ومعدات السريو المتكاملة، قد تطورت من العدم إلى الوجود ومن الصغر

■ اعداد / المدى الاقتصادي

بدأت الصناعة الصينية تقدمها الشاق على أساس ضعيف، فقد كانت الأصول الثابتة لكل البلاد ١٢٤ مليار يوان فقط في عام ١٩٤٩، ومنتجاتها الصناعية قليلة، بحيث كان حجم إنتاجها سنويا محدودا: ٣٢٧ ألف طن من الغزل القطني و ٣٢ مليون طن من الفحم الخام، وكانت معظم المنتجات الصناعية الموجودة في السوق الصينية مستوردة.

وبعد ولادة الصين الجديدة عام ١٩٤٩، بادرت الحكومة الصينية إلى البناء الاقتصادي على نطاق واسع وبشكل مخطط، فتوطد الأساس الصناعية وارتفع المستوى الإنتاجي بسرعة. وتطور وتعاضد عدد كبير من الصناعات من العدم إلى الوجود، مثل صناعات التعدين واستخراج المناجم والطاقة الكهربائية والطائرات والسيارات وغيرها من الصناعات التقليدية، وكذلك صناعات البتروكيماويات والحاسبات الإلكترونية وأجهزة الاتصالات والمقاييس والمعدات والطيران والفضاء وغيرها من الصناعات الناشئة. ومنذ عام ١٩٧٨، دخلت الصناعة الصينية مرحلة إصلاحات وتطويرات كبيرة بفضل الإصلاح والانفتاح، وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٩٩، حققت الصناعة منجزات باهرة بمعدل نمو ١١.١% سنويا، وتوقوت القوة الصناعية الشاملة بصورة ملحوظة، ووصلت القيمة الصناعية المضافة حتى عام ١٩٩٩ إلى ٣٥٣٥٧ مليار يوان بزيادة ٩٢ ضعف عن عام ١٩٧٨.

الخطوة الأولى في إصلاح الصناعة الصينية كانت هي التعبئة الكاملة للحماسة والروح الإبداعية الكامنة لدى المؤسسات وعمالها عن طريق منح

سوق الأسهم المالية

الجزء الحادي عشر

تأليف: ريك هافر & سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

ضخمة من الأوراق المالية. وهي كمية كبيرة غير معتادة يمكن لها ان تطغى على الشبكة التجارية، وحتى مع التحسينات التكنولوجية المستمرة لتسهيل التجارة.

و ادت مستويات التجارة الهائلة (التي نشأت جزئيا من تبادلات بورصة شيكاغو) وعدم قدرة المتخصصين على انشاء اسواق منظمة عند حلول عام ١٩٨٧ ادى الى وقوع واحدة من اكثر الاحداث مأساوية في تاريخ سوق الاسهم المالية.

و عند وصول مؤشر داو جونز الصناعي الى هذا المستوى سجل بعدها نسبة ٢,٧٢٢ في شهر اب ١٩٨٧ الذي اشار دليلا على قرب مضاعفة اسعار الاسهم في سنوات قلائل.

وعلى الرغم من تعثر مؤشر داو جونز الصناعي قليلا في بدايات تلك السنة الا ان اسعار الاسهم استمرت بالارتفاع بالرغم من مواجهة الاخبار الاقتصادية غير المواتية.

وازداد العجز التجاري في اسواق الولايات المتحدة وانخفضت قيمة صرف الدولار مع العملات الاجنبية. و في ظل قيادة رئيس مجلس الادارة الن كريسيان قام الاتحاد الفيدرالي برفع الفوائد الى قيمة اعلى وذلك لحماية الدولار الضعيف.

وقبل يوم العمال اعلن الاتحاد الفيدرالي بانه كان يرفع من ادائه الاساسية ومن نسبة الاموال الفيدرالية عن طريق نسبة اساس الخمسين.

و ارسل هذا الاعلان ريجا عصفت بالاسواق " باسعار الاسهم والتي تبدوا غالبية جدا مقارنة بالعقود والسندات قام الاتحاد الفيدرالي بتعزيز جاذبية السندات والعقود"

هذا ما قاله مبيتز، وبعد رفع سعر فائدة البنك الاحتياطي الفيدرالي بدأت اسعار الاسهم بالانحسار عن مستوياتها في شهر اب/ اغسطس.

و لم يقتصر الامر على البيانات الاقتصادية غير المواتية بل بدأت الحكومة الفيدرالية علنا باتخاذ اهتمام وثيق في نشاط عملية الاستحواذ الذي كان بمثابة وقود لتقدم السوق.

و في يوم الثلاثاء وفي الثالث عشر من اكتوبر/ تشرين الاول اعلنت شركة (The House Way And Means Committee) عن نيتها في تحقيق ارباح الضرائب المتعلقة بعمليات الاستحواذ التي تتم عن طريق الاستدانة غالبا، فكانت الرسالة واضحة حيث شرع الكونغرس الى غلق بعض الثغرات التي يمكن للشركات وشركات وال ستريت من خلالها ان تتخذ الطرق الملتوية في التعامل، واراد الكونغرس ان يحصل على اسهمه من الضرائب التي ضاعت.

ان ارتفاع نسبة الارباح فضلا عن التهديدات بخسارة فوائد الضرائب في عمليات الاستحواذ ودمج الشركات ادى الى تعجيل انخفاض اسعار الاسهم.

ان الامر الذي يجعل هذا الجزء من القصة مختلفا عن التي حصلت في ١٩٢٩ هو كيفية انحدار السوق، فعلى سبيل المثال في اليوم الذي جاء بعد اعلان شركة (The House Way And Means Committee) خسر مؤشر داو جونز الصناعي خمسا وتسعين نقطة. و لم ينتج هذا التراجع من المستثمرين العاديين الذين يبيعون اسهمهم، بل من اوامر البيع الصادرة من بورصة شيكاغو التجارية.

و قام تجار شيكاغو ببيع العقود التجارية الاجلة لمؤشر ستاندر اند بور (S&P٥٠٠) الامر الذي تمت ترجمته الى ضغوط بيع في بورصة التبادلات في بورصة نيويورك (و سيتم شرح هذه العلاقة في الفصل الخامس)

و دفعت المزيد من عمليات البيع مؤشر داو جونز الصناعي الى الانخفاض بشكل اكبر في يوم الخميس في الخامس عشر من شهر اكتوبر/ تشرين الاول عندما اغلق المؤشر في نسبة ٢,٣٥٥.

و في غضون اكثر من ستة اسابيع خسر مؤشر داو جونز الصناعي ١٣ بالمئة من قيمة نروته ولم يأت الى تلك اللحظة امر اسوأ من هذا.

ميلكن العديد من زبائنه بصحة معتقده هذا.

ان استخدام ميلكن لهذه السندات والعقود الرديئة قد احدث ثورة في عمليات الاستحواذ، وادى استخدام هذه العقود والسندات الرديئة "التضاربية" لتمويل عمليات الاستحواذ والدمج واعادة هيكله الشركات ادى الى اخذ الشركات المزيد من الديون لتمويل أنشطة هذه الشركات.

ففي الحقيقة جعلت العقود الرديئة عمليات الاستحواذ اكثر رخصا واصبحت عمليات الاستحواذ بالاستدانة عملية سائدة في الثمانينيات لانه باستخدام هذه الطريقة يمكن جني الكثير.

فعلى سبيل المثال يستهلك متوسط عمليات الاستحواذ بالاستدانة ٢٥-٣٠ بالمئة من العقود الرديئة وعشرة بالمئة من الاسهم العادية ويؤخذ الباقي من الديون الكبيرة المتدرجة، واصبحت طريقة الشركة امرا مجتذبا ماليا بصورة لا يمكن لاحد تصديقها.

و على الرغم من استمرار الشركات بالقيام بعمليات الاستحواذ بالاستدانة حتى بعد الانهيار الذي حصل في عام ١٩٨٧ الا ان هذا الامر انهار مفاجئا في السوق.

و ادت زيادة العقود والسندات الرديئة وزيادة نسبة الفائدة وزيادة عدد الادانات والادانات ضد ميلكن ومجموعة مصارف دريكسيل ادت الى ايقاف عمليات الدمج بين الشركات وبشكل مؤقت وفي النهاية قضى ملكين فترة محكوميته في السجن ودفعت غرامات هائلة ولم تعد دريكسيل المصرفية موجودة بعد ذلك الوقت.

كانت عمليات الدمج بين الشركات حين ذاك تمثل هوسا وكان ذلك الدمج يقلل من عدد الاسهم المتواجدة للتداول ومضى العديد من الشركات لوحدها قداما في الثمانينيات من خلال شراء اسهمها المتداولة.

و كانت النتيجة الاجمالية تتمثل بتزويد ضئيل بالاسهم مقابل طلب متزايد من المستثمرين، وادت اقتصادات هذه التركيبة الى زيادة المستوى العام لاسعار الاسهم، وعلى الرغم من امتلاك الولايات المتحدة خمس الاسهم امتلاكا مباشرا بحلول عام ١٩٨٧ الا ان الازدهار الذي حصل في الثمانينيات كان نتيجة استثمار المؤسسات (التي تستثمر بمبلغ كبير من المال).

و كانت كل من عمليات الشراء والكبيرة الشبكة وشركات الضمان وصناديق الاستثمار المشتركة ومديري صناديق المعاشات التقاعدية من المشاركين في عملية سير السوق، ودفعت زيادة الطلب والكمية المحدودة من الاسهم الى زيادة سعر الاسهم.

وسهلت التقنيات التكنولوجية المبتكرة من عملية التداول والتجارة ولم تتضمن هذه التقنيات التكنولوجية نظام الحواسيب الذي سرع من عملية التداول الواقعية لعمليات البيع والشراء فحسب بل واستخدام برامج الحاسوب للاشارة الى "افضل الاوقات" للشراء او البيع والذي يدعى برنامج التجارة.

وثبتت عمليات التداول التكنولوجية المتطورة وزيادة الاعتماد على النماذج الرياضية لتحريك عملية شراء وبيع كتل ضخمة من الاسهم.

و ادى اسلوب التجارة الجديد المتبع الى تقلبات في اسعار الاسهم وعلى نطاق اوسع فضلا عن زيادة حجم التداول.

ازدادت المخاوف بين اشخاص منهم جون فيلين وهو رئيس مجلس الادارة في بورصة نيويورك في ما يخص تأثير نظام التداول باستخدام الحواسيب غير ان معظم الشركات والتجار تجاهلوا هذه المخاوف.

و كتب مبيتز: "ان في نهاية اشهر عام ١٩٨٦ وفي معظم اشهر عام ١٩٨٧ ستصبح الشركات في وال ستريت اكثر عدوانية في عمليات الموازنة وسيساق ميول وال ستريت ببرنامج متطور اخر لستراتيجية التجارة

دينامية التحوط من المخاطر والمعروف بشكل مغلوط على انه "ضمان السندات التجارية" ويرى البعض انه لم يتسبب برنامج التجارة بالفشل الذي حصل في ميكانيكية التجارة في شهر اكتوبر/تشرين الاول بل بسبب برنامج التداول الذي ينطوي على تحركات

جاءت دفعة اخرى لاسعار الاسهم من الجانب الآخر للسوق ليس من العروض الجديدة ولكن من النشاطات التي قللت من سعر الاسهم المتداولة وعمليات الاستحواذ التي تقوم بها الشركات.

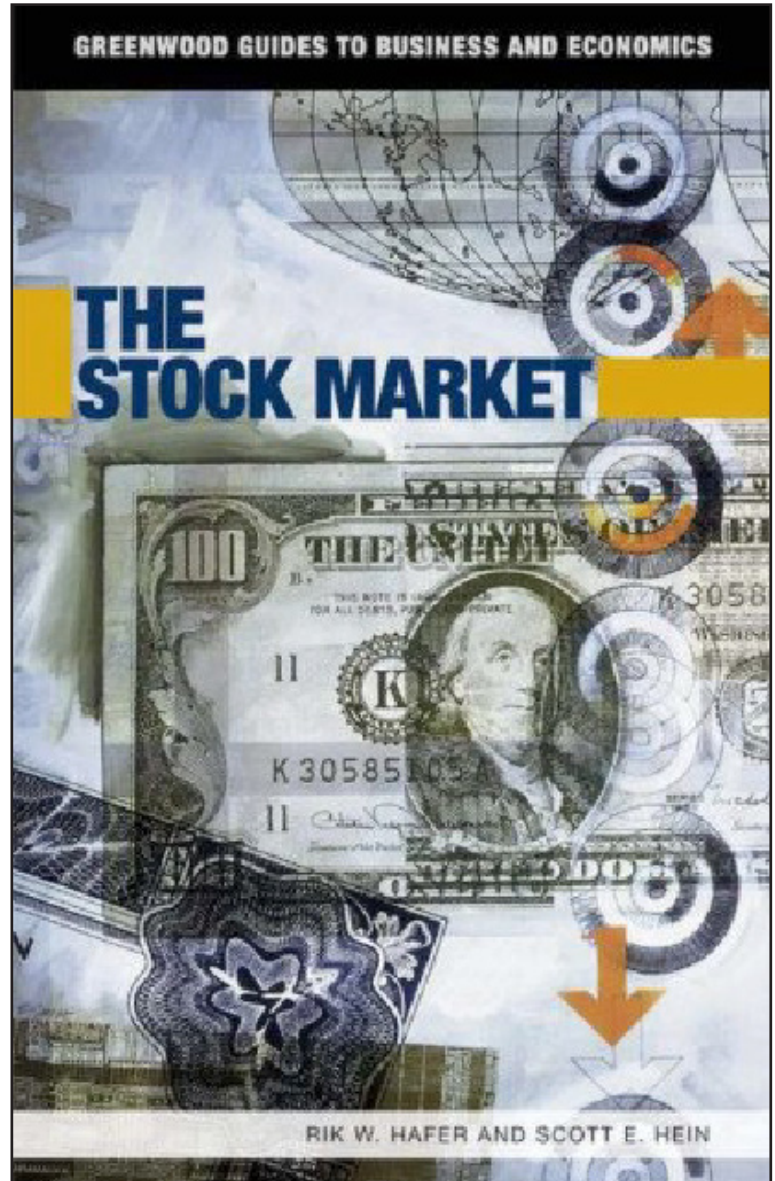
و ادت طبيعة الازدهار الذي حصل في عام ١٩٨٠ الى منح الشهرة لاثنين من الشخصيات غير المشهورة وان احد هذه الشخصيات هو ايفان بوسكي حيث شغل بوسكي شركته الخاصة في منتصف السبعينيات.

و نمت شركة بوسكي في السنوات التالية نسبيا في فترة موازنة الخطر (وهي من احد الطرق الاستراتيجية في الاستثمار والتجارة)، واصبح بوسكي وشركاؤه من اقوى الافراد في شارع وال ستريت وفي شركات امريكا. و روي في منتصف الثمانينيات بان الشركة قامت بالتخطيط لجمع الموجودات المالية ومن ثم تقديرها باكثر من ملياري دولار.

و يبدو ان نجاح شركة بوسكي قد نشأ جزئيا من انتهاك قواعد البورصة وفي شهر تشرين الثاني في عام ١٩٨٦ تم تثبيت تهمة تعاملات ذات غرامة قدرها مئة مليون دولار على بوسكي ما ادى الى افول نجم بوسكي الساطع.

وارتبط اسم ميشيل ماكلين باختراقات قوانين التبادلات الذي ادى الى عمليات الاستحواذ في الثمانينيات والذي اصبح بعد ذلك موظفا في مجموعة دريكسيل برنامج لافبيرت المصرفية وعرف ميشيل انه ملك العقود غير القانونية، والعقود غير القانونية تعرف على انها (عقود تضاربية) وبالرغم من هذا فان العقد ذو قدرة نسبية كبيرة وهذه العقود تمتلك فرصة جيدة نسبة الى العقود الافتراضية.

و يعتقد ميلكن ان الفجوة بين سعر العقود التضاربية والعقود ذات النوعية الافضل (اي الاقل خطورة) هي فجوة كبيرة بالسعر بخطر التوقف عن الدفع وقد اقنع



الطريق إلى الإصلاح المالي

■ ترجمة : عادل العامل

معظم الكتب الكثيرة التي تصدر بشأن الأزمة المالية العالمية يقع في أحد تصنيفين: الاستكشاف المجري لحلقة خاصة أو فضيحة، مثل سقوط بير ستيرنز، أو المحاولة الكاسحة لرسم خارطة للأجزاء المتحركة من الانهيار ووضعها جميعاً في سياق تاريخي.

إن هنري كوفمان في وضع جيد لتولي الأمر الثاني، وقد كسب لقب "دكتور خراب Dr Doom" - بسبب تحذيراته من أخطار فقاعات الديون - في تلك الأيام التي كان فيها

نوريل روبيني من جامعة نيو يورك ما يزال بالبطلون القصير. وكتاب هنري كوفمان هذا، (الطريق إلى الإصلاح التمويلي: التحذيرات، العواقب، الإصلاحات) هو عرض متيسر لأسباب وعواقب صدمة الأسواق، ولو أن بعض القراء يمكن ألا يتقبلوا نغمة كوفمان المتسمة بتهنئة الذات وإخفاقه في الظهور نظيفاً في ما يتعلق بدوره في الفوضى.

ويتفحص كوفمان بقسوة الربع الماضي من الاختلال

المالي لقرن من الزمن. ويبيّن كيف أدى انحلال القوانين إلى انحلال معايير التسليف والابتكارات المشكوك فيها، خاصة تأمين القروض المصرفية، التي خلقت الوهم بأن مجازفة التسليف يمكن تقليلها إذا ما أصبحت السندات قابلة للبيع. وقد تغير، في موازاة ذلك، الإدراك الحسي العام للسيولة، من واحدة مستندة على الممتلكات (ما يمكنك أن تبني) إلى واحدة مركزة على المسؤوليات القانونية (liabilities سهولة الاقتراض).

ويتعجب من السرعة التي ينسى بها التمويل، كما حصل بعد الانهيار الوشيك لـ (إدارة رأس المال الطويل الأمد)، الصندوق الوقائي المرفوع لدرجة عالية، في عام 1998. فسرعان ما كان وول ستريت لا ينافس فقط رهاناته المجازفة بل ويوسع مجالها أيضاً. وجزء من الرد، كما يرى، هو التأكيد على النوعي زيادة على الكمي: إذ ينبغي على مدارس الأعمال أن تعلم تاريخ التمويل قبل نمذجة المخاطر risk-modelling.

ويرحب بكسوف مثل هذا العلم، المعروض الآن باعتباره عديم الفائدة في زمن الجيشين العظيم.

والعقبة الطيبة الأخرى للأزمة هي انتعاش المدخرات الأثرية. والأقل قبولاً هنا هو انفجار الدين العام وتسريع نزعة عقود من الزمن: التركيز التمويلي. فدفع الضعفاء بين أذرع الأقوياء ربما كان مناسباً، لكنه زاد من منافسة التكتلات التمويلية التي اعتبرت كبيرة جداً على الفشل.

ويرسم المؤلف رابطاً مقنعاً بين هذا التعزيز وحساسية السوق الأعظم منه. ويرى طريقين ممكنين إلى تحقيق الإصلاح: تفكيك القوى المهددة أو كبح نشاطاتها الأكثر خطورة إلى الحد الذي تصبح معه منافع عامة، أمانة جداً، وليس كبيرة جداً، لتفشل.

ويناصر تركيز الرقابة على الشركات التمويلية - كما فعلت إدارة أوباما قبل أن تواجه معارضة سياسية عنيفة لإنهاء الخليط الحالي من المنظمين - وإعادة تقديم التنظيم الذي يرغم الصناعة على إحداث توازن بين ضريبتها الائتمانية وعرضها المقاولاتي الرخيص للسلع. لكنه ضد تركيز القوى الرقابية في الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي)، التي يراها صارت بطيئة بشكل بائس في إدراك التغيرات البنوية في الأسواق. فمع إصلاح دراماتيكي أو من دونه، ستبشر

الأزمة بتغيرات مهمة، كما يعتقد السيد كوفمان، بينها تحسن قرني secular (أي من النوع الذي يحدث مرة في القرن) في معدلات الفائدة الأميركية وتحول من الدين إلى الأسهم العادية في التمويل المشترك، وهو يغدق على محاججته حقائق وأرقاماً داعمة. وعلى نحو أقل جاذبية، نجده يفرش النص بإشارات إلى معرفته، مكرساً قسماً كاملاً لتحذيراته "التنبؤية المبكرة". ويمكن أن يكون قد أخبرنا سابقاً على هذا النحو، لكن هل عليه حقاً أن يطرحها على هذه الدرجة من الخن؟ إنه ينسى على نحو ملائم أن يوضح أنه كان لديه مقعد في مجلس شركة (برودرز) حين انهارت في أيلول الماضي.

وباعتبار كوفمان مفكراً عميقاً في مجال أعمال الأسواق، فمن الممكن الصفح عنه لعدم الرغبة في إعطاء طابع شخصي للأزمة. لكن هذا الناقد لن يكون بالتأكيد وحده في شعوره بالانخداع بعدم رغبته في إلقاء الضوء على إخفاقات حكم متضامن في المسؤولية ساهم في قهر التمويل العالمي.

عن / The Economist

هل أن مزاد جولة التراخيص الثانية سيجعل النفط العراقي يتدفق بحرية؟

■ ترجمة : مصطفى علي فالح

إن بلدًا يتصف بالاقتصاد الهش يمتلك احتياطياً نفطياً ضخماً عادة سوف يوصف بالحكيم لضخه أكبر قدر ممكن من النفط وبأسرع وقت كون الشركات الغربية في حاجة ماسة جداً للنفط الخام الذي يتصف برخص أنتاجه وتكريره وهي مستعدة دوماً للمساعدة على إنجاز هذا الأمر ولكن ترتيب هكذا أمر في العراق ليس بالشيء الهين. إن جولة التراخيص الثانية للحصول على حقوق تطوير حقول النفط العراقية أختتمت يوم السبت الثاني عشر من ديسمبر/ كانون الاول 2009 في مقر وزارة النفط العراقية وقد سبقتها جولة التراخيص الأولى في شهر حزيران / يونيو 2009 المتلفة والتي أسفرت عن نتائج محرجة بسبب نجاح عقد واحد من أصل ثمانية عقود كان من المفترض التعاقد بها مع الشركات الأجنبية، وفي منتصف هذا اليوم وتحديداً بحلول منتصف نهار يوم الجمعة فازت شركتان أجنبيتان بعقد تشاركي مشترك لحقلين كبيرين من النفط ولقد فازت بهذا العقد شركة شل الهولندية بالمشاركة مع شركة بيتروناس الماليزية ويتضمن هذا العقد حقوق تطوير حقل مجنون، احد أكبر الحقول النفطية غير المستغلة.

على الجانب الآخر فازت شركة البترول الوطنية الصينية ، احد أكبر منتجي النفط والغاز في العالم بالمشاركة مع شركة بيتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية بعقد لاستخراج النفط من حقل حلفاية متفوقات على منافساتها من الشركات الأوروبية والأمريكية والاسيوية. وفي يوم السبت وضعت شركتا لوك اويل الروسية وشتات اويلا النرويجية يديهما على الجائزة الكبرى من التعاقدات وهي حقل غرب القرنة-2 على الرغم من ان العديد من الحقول التي عرضت خلال يومي الجمعة والسبت فشلت في ايجاد مشترين لها وبهذا تعتبر هذه الجولة الثانية من التراخيص النفطية العراقية اكثر نجاحاً من سابقتها الأولى. وكانت الشركات الأجنبية قد تدمرت من كون الشروط التي وضعت في جولة التراخيص الأولى خلال شهر حزيران / يونيو 2009 كانت شديدة جداً. بدوره قام القادة العراقيون واضعين في اعتبارهم المطالبات من جانب القوميين العراقيين في البرلمان بذكر انهم سوف يقومون ببيع هذه العقود الثمينة حسب



برميل يومياً من الإنتاج النفطي الى 7 ملايين برميل يومياً بحلول العام 2017. لقد أدى هذا الى توضيح شروط الاستثمار ، في الواقع خفض الضرائب. أن إعادة كتابة هذه الشروط والقوانين التعاقدية أدى الى قبول العطاءات التي فشلت في الجولة الأولى للتراخيص مثل عقد شركتي أكسون موبيل و شل لتطوير حقل غرب القرنة وعقد شركة "أي أن أي" التي حصلت بدورها على حقل الزبير.

شروط ومعايير لا يستطيع من خلالها الائتلاف الشركات النفطية الأجنبية ، فقط الفوز بها. من جانب آخر فازت شركة بريتش بتروليم البريطانية وبالمشاركة مع شركة البترول الوطنية الصينية بعقد بموجبه تتولى الإنتاج في حقل الرميطة، احد أكبر حقول النفط العراقية. منذ ذلك الوقت تقبلت الحكومة العراقية فكرة حاجتها الى التسريع بعمليات الإنتاج لتأمل أن تصل من 2,4 مليون

أن هذه الجولة تعتبر أكثر قبولاً من سابقتها . أن المساعدة في عمليات الإنتاج النفطي العراقي تتطلب الآن عملية استبدال المعدات النفطية القديمة او تجديدها وفرز الإدارة غير الفعالة منها. أن الحقول التي تم ذكرها سابقاً تعتبر من الحقول غير المستغلة وهي بالتالي تحتوي على نفط قريب من سطح الأرض من السهل استخراجها وتكريره ولكن اذا كانت شركات النفط الكبرى تبدو أكثر حماساً فإنه بالكاد لان مكافآت العقود الفورية تبدو قريبة المنال. أن حقل مجنون وحده ينتج في الوقت الحاضر 46000 برميل يومياً لكن شركة شل قد تعهدت بزيادة الإنتاج الى 1,8 مليون برميل يومياً. أن فوز شركة شل بهذا العقد قد ضمن لها رسماً لا يتجاوز \$1,39 للبرميل الواحد من النفط لكنها تأمل اضافة الى الاربع والأربعين شركة المشاركة في جولة التراخيص الثانية في الحصول على موطن قدم وبالتالي الأمل في الحصول على فرص أفضل لتطوير حقول النفط العراقية في المستقبل، لكن هذا التفاؤل قد يبدو في غير محله كون العراق ما زال لا يوجد لديه قانون للنفط لحماية الشركات الأجنبية النفطية المستثمرة في العراق ولن يوضع هذا القانون إلا بعد الانتهاء من الانتخابات المقرر اجرائها في شهر آذار من العام 2010 وعلى الأقل لن يكون واجب على الشركات الأجنبية البدء بالاستثمار قبل ذلك. أن الحقول التي يتم استثمارها للمرة الأولى تحتاج الى استثمار بنى تحتية ضخمة جداً لغرض ضخ النفط من الأرض الى خطوط الانابيب الموجودة او الى الموانئ الموجودة على الساحل والشكوك ما تزال تحوم بخصوص قدرة الحكومة العراقية على بناء المزيد من خطوط الانابيب النفطية والطرق او لإصلاح البنى التحتية ومن ثم ابقائها آمنة. أن استثمار شركة شل لحقل مجنون الجنوبي قرب الخليج العربي ينبغي ان يجعل ذلك اقل خطورة. الحقول التي تقع في مناطق خطرة اجتذبت عروضاً ضئيلة او لا تذكر من العروض وهي تقع في مناطق خطرة من غربي العراق، قرب بغداد او قرب الموصل في شمال العراق . أن الحكومة العراقية قد تلجأ الآن الى تطويرها بنفسها من دون المساعدة الأجنبية في ذلك وعلى الأقل فأن تلك الحقول تطالها المعارضة السياسية التي لا تزال تتخوف من الاستثمار الأجنبي في العراق.

البطالة تدفع أطباء بيطريين للعمل في مهن غير اختصاصهم!



بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

لغيف من الخريجين في مجال الطب البيطري نأوا بأنفسهم عن ممارسة تخصصاتهم في دعم وإسناد ومعالجة الثروة الحيوانية والبشرية أيضا في العراق، وانصرفوا عنوة الى عدد من المهن الدخيلة على مجال تخصصهم كالمعمل في محال بيع الخضراوات أو تصليح السيارات أو بيع الألبان والمخللات أو بيع الشاي في المقاهي وغيرها.

وهؤلاء جميعا لم يعزفوا عن ممارسة مهنة تخصصهم بمحض إرادتهم، بل ان عدم الحصول على فرصة عمل في النشاطين الحكومي والخاص جعلهم يبرزون تحت وطأة البطالة المقيتة ويعملون اعمالا أخرى. يقول الطبيب (زياد حمزة زويد) خريج كلية الطب البيطري جامعة بغداد: "ما أن تخرجت من كلية الطب البيطري في عام ٩٢-٩٣ وأكملنا سنة الإقامة تركت هذا العمل في هذا المجال ولم يتسن لي العمل في مجال الطب البيطري.

ويضيف زويد: عمل الآن كاسبا أبيع الخضراوات والفواكه في السوق شأني شأن أي كاسب لم يكن له حظ أو نصيب في التعليم الابتدائي وحسب، بل في التعليم العالي والتخصص في مجال الطب البيطري.

وتابع زويد: ان هذه المهنة لا تليق بي وبشهادتي بلا شك، ولكني مرغم على ذلك كونها السبيل الوحيد للعيش بالنسبة لي".

أما الطبيب البيطري (حامد عبد الرضا الخالدي)، الذي قال: "بعد تخرجي في التسعينيات، أدت خدمتي العسكرية في مدينة الرمادي تحت عنوان صنف طبيب بيطري في مذكر تموين القائم وسرحت من الجيش في ١٩٩٤.

وبعد أدائي الخدمة العسكرية، بحثت عن التعيين وقتها لم يكن التعيين مشجعا فالراتب آنذاك لا يتعدى (١٨٦) ديناراً عراقياً مع المخصصات، وهي لا تكفي لمعيشة عائلة".

وعن بدايات دخوله كلية الطب البيطري قال الخالدي: "انه لم يدخل هذه الكلية برغبة منه، بل كان هناك ثمة خطأ في الترتيب وملء الاستمارة انتهى به في كلية الطب البيطري بجامعة بغداد".

وعن بعض المواقف التي ما زالت تحزن د. حامد أوضح: "إن احد زملائه في الدراسة كان يحلم ويعد الأيام يوماً بعد يوم كي يتخرج

ويتوظف ويستلم راتباً قدره (١٥٠) ديناراً في وقتها، ولأنه لم يحصل على وظيفة حكومية جاءني قبل أيام وطلب مني أن يعمل، لكنني رفضت إهدار ماء وجهه أو كرامته بعمله عندي، لأنني اعمل في مجال التجارة في المواد الغذائية وليس لدي غير عمال (يحملون) البضائع من وإلى سيارات النقل، ولهذا رفضت عمله لان دراسته وتخصصه مثلاً أمامي وهو يتحدث إلي ويتوسل أن يعمل عندي".

ويقول الطبيب البيطري (كليف عباس سعد) خريج كلية الطب البيطري من جامعة بغداد للعام الدراسي (١٩٩٣) "لا اعمل طبيبياً، بل صاحب محل لبيع الألبان والمخللات، وليس هذا حالي وحسب، بل هو حال معظم الأطباء البيطريين، فهناك التاجر وهناك صاحب المقهى وصاحب ورشة لتصليح السيارات الذي تطوع للخدمة في حماية منشآت النفط (FBS)".

ويقول سعد: إن هذه الحال تجعلني اشعر بالندم لان دراسة دامت أكثر من (١٨) عاماً ضاعت هباءً منثوراً".

ويقول سعد "في عام (١٩٩٦) كنت موظفاً آنذاك في المهناوية (غربي الديوانية) وكان راتبتي (٣٠٠٠) دينار، وأجرة تنقلي بالسيارة من منزلي إلى مقر عملي في المهناوية هي (٤٥٠٠) شهرياً، وهذا يعني إنني ملزم بدفع (١٥٠٠) دينار شهرياً ومن جيبتي الخاص كي أوفر فقط أجرة تنقلي من منزلي إلى مقر عملي فضلاً عن احتياجاتي واحتياجات عائلتي المنزلية.

ويضيف سعد لذا لم يكن أمامي إلا أن أترك العمل أو سرقة عقار طبي اسمه (oxytetracycline) وقيمة القنينة الواحدة منه (٦٠٠٠) دينار وكنت استلم في كل مرة (٤) قناني كعلاج خلال عملي، ثم أقوم ببيعه في السوق واسترد ما أخسره على النقل من أجور، ولكني ولان السرقة ليست ثوبتي، رفضت هذه الفكرة جملة وتفصيلاً وقررت ترك العمل برمتي"، ولقد دخلت كلية الطب البيطري بمحض إرادتي بمعدل (٨٢,٥)".

ويؤكد "مازلت احن وأتطلع إلى التعيين كونه أكثر استقراراً مادياً واطمئن للمستقبل، لذا أتأمل من المسؤولين العراقيين أن يفتحوا إلى الطبيب البيطري ويولونه أهمية كبرى ومحاولة دعمه من خلال منحه القروض البسيطة التي يتسنى له من خلالها افتتاح مشاريع تربية الدواجن والعجول وغيرها وهي ثروة اقتصادية أيضاً تصب في مصلحة البلد".

اقتصاديات

الخدمات وأمانة بغداد

عباس الغالبي

يوشك العام الحالي على الانقضاء وما زالت الخدمات في العاصمة بغداد دون المستوى المطلوب وتشكل ملهما متراجعا في وقت توفرت لدى الامانة ومجلس محافظة بغداد موازنة استثمارية لا بأس بها في حسابات المراقبين والمتابعين للشأن الخدماتي.

ولدى متابعتنا وملاحظة المشهد الخدماتي في بغداد نرى ان الامانة تسيير سير السلحفاة لاسيما في مجال مشاريع المجاري والماء وتبليط الطرق والمشاريع التي تتعلق بالجانب الجمالي للمحافظة ناهيك عن المشاريع الاستراتيجية الأخرى، وعلى الرغم من التبريرات التي ساقتها الامانة لهذا التأخير والتكؤ في التنفيذ الا ان المواطن ومعه المتابعون لهذا الشأن لم تكن لديهم هذه التبريرات مقنعة نوعا ما بسبب تراجع الخدمات بشكل لافت للنظر ويدعو للتساؤل في وقت حمل مجلس المحافظة المسؤولية للامانة كجهة تنفيذية يقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ المشاريع الخدمية في مختلف القطاعات والمحاور، ومن المناسب ان نتساءل ما الذي يؤخر الامانة ودوائرها البلدية الأخرى في عدم القيام بحملة لتبليط الشوارع الرئيسية والفرعية، وإذا ما عرفنا ان هنالك مديرية متخصصة موجودة في الامانة مهمتها تبليط الطرق في مناطق العاصمة

كافة، هذا فضلا عن الصيانة السنوية التي يفترض ان تقوم بها الامانة دوريا علما ان هنالك بعض الشوارع والطرق والاماكن لم تجر عليها الصيانة في التبليط والمجاري منذ عام ٢٠٠٣، وهذا ما يدعو للتساؤل والاستغراب في ظل دوائر البلدية المنتشرة في العاصمة على مستوى المناطق والمحلات.

ومن الطبيعي نقول: ان حجم التخصصات وكما اكد لنا المسؤولون في الامانة انها لم توازن الحاجة الفعلية للمشاريع والاعمال التي تتطلع اليها في امكانية تقديم افضل الخدمات الى المواطنين الذين هم بدورهم سئموا الوعود والتصريحات، ولكن هنالك توجه حكومياً رفيع من نسبة هذه التخصصات للامانة ولاسيما خلال العامين الماضي والحالي حيث خصص مليار دولار للعام ٢٠٠٨ واقل بقليل للعام الحالي.

ولكن هنالك توجه حكومياً رفيع من نسبة هذه التخصصات للامانة ولاسيما خلال العامين الماضي والحالي حيث خصص مليار دولار للعام ٢٠٠٨ واقل بقليل للعام الحالي، وعلى الرغم من اعلان الامانة عن نسب الانجاز التي تراوحت بين الـ ٩٠٪ و الـ ١٠٠٪ إلا أن مشهد العاصمة الخدماتي وكما قلنا لازل دون المستوى المطلوب وهناك تلكؤ ونقص واضح.

نتطلع الى العام المقبل بأن تحت الامانة الخطى وان تشرع بخطة اعمار وخدمات لمناطق بغداد كافة، وهنا أود ان الفت انتباه المسؤولين فيها الى العمل الليلي من اجل تسارع تنفيذ الخطة خلال وقت قياسي مع الاخذ بنظر الحسبان الدقة والكفاءة في الانجاز، وهذا يتطلب ادارة رشيدة للمشاريع المثبته في موازنة عام ٢٠١٠ مع ضرورة اسناد مجلس محافظة بغداد لجهد الامانة في هذا الاتجاه وكذلك التنسيق مع الوزارات ذات العلاقة في تنفيذ المشاريع لكل من الوزارات والامانة، ومتابعة ومراقبة حالات الفساد الاداري والمالي التي قد تعترض طريق تنفيذ الخطط الموضوعه للامانة والتوجه الى الحد من هذه الحالة التي تعد من اكبر واهم العراقيل امام انجاز خطط الخدمات والاعمار في بغداد، مع الاخذ بنظر الاعتبار الاولويات ذات المساس المباشر بحياة المواطنين والتواصل مع الدوائر والمؤسسات الإعلامية في الافصاح عن المعلومات بشفاافية ووضوح.

abbas.abbas80@yahoo.com

التصحيح اللغوي :
محمد السعدي

الاجراخ الفني :
ماجد الماجدي

كريم محمد حسين

تحرير:
عباس الغالبي

الاصلاحات

تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي